المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2023

10 نوفمبر 2023

توطئة

تعتبر الأمانة العامة للحكومة مرفقا عموميا حيويا، يوجد في قلب هياكل الدولة ، وهي مؤسسة ذات مهام أفقية بامتياز تعمل على تنسيق العمل الحكومي، مؤتمنة على الشرعية الدستورية والقانونية، تحرص على ضمان تماسك المنظومة القانونية الوطنية وجودتها، وتيسير الولوج إليها لكونها تعد من متطلبات الأمن القانوني. كما تضطلع بمهمة تقديم المشورة القانونية لكافة الإدارات العمومية باعتبارها الذاكرة القانونية للدولة والمستشار القانوني للحكومة.

طبقا لأحكام المرسوم رقم 2.09.677 الصادر في 4 من جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة، وبناء على أحكام القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ومواكبة منها لمختلف الأوراش المسطرة من طرف الحكومة، عملت الأمانة العامة للحكومة، منذ تنصيب الحكومة الحالية إلى غاية متم أكتوبر 2023 على تحضير أشغال اجتماعات المجلس الوزاري ومجلس الحكومة، وتمكنت من تحقيق نتائج مهمة في مجالات التشريع والتنظيم وتنسيق العمل الحكومي.

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

المحور 1

حصيلة أشغال اجتماعات المجلس الوزاري ومجلس الحكومة

حصيلة العمل التشريعي والتنظيمي

المحور2

مقترحات القوانين

الأسئلة البرلمانية

المحور 3

حصيلة الأنشطة التدبيرية الأخرى

المحور1

حصيلة أشغال اجتماعات المجلس الوزاري ومجلس الحكومة

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

اجتماعات المجلس الوزاري

تداول المجلس الوزاري في النصوص والقضايا التالية :

برسم سنة 2023		منذ تنصيب الحكومة	
الظهائر الشريفة	1	الظهائر الشريفة	1
الاتفاقيات الدولية	11	الاتفاقيات الدولية	42
مشاريع القوانين بالموافقة على الاتفاقيات الدولية	11	مشاريع القوانين بالموافقة على الاتفاقيات الدولية	37
مشاريع القوانين		مشاريع القوانين	8
مشاريع المراسيم	1	مشاريع المراسيم	9
العروض		العروض	1
التعيين في المناصب العليا	26	التعيين في المناصب العليا	34

اجتماعات مجلس الحكومة

اجتماعات مجلس الحكومة برسم سنة 2023 : 39

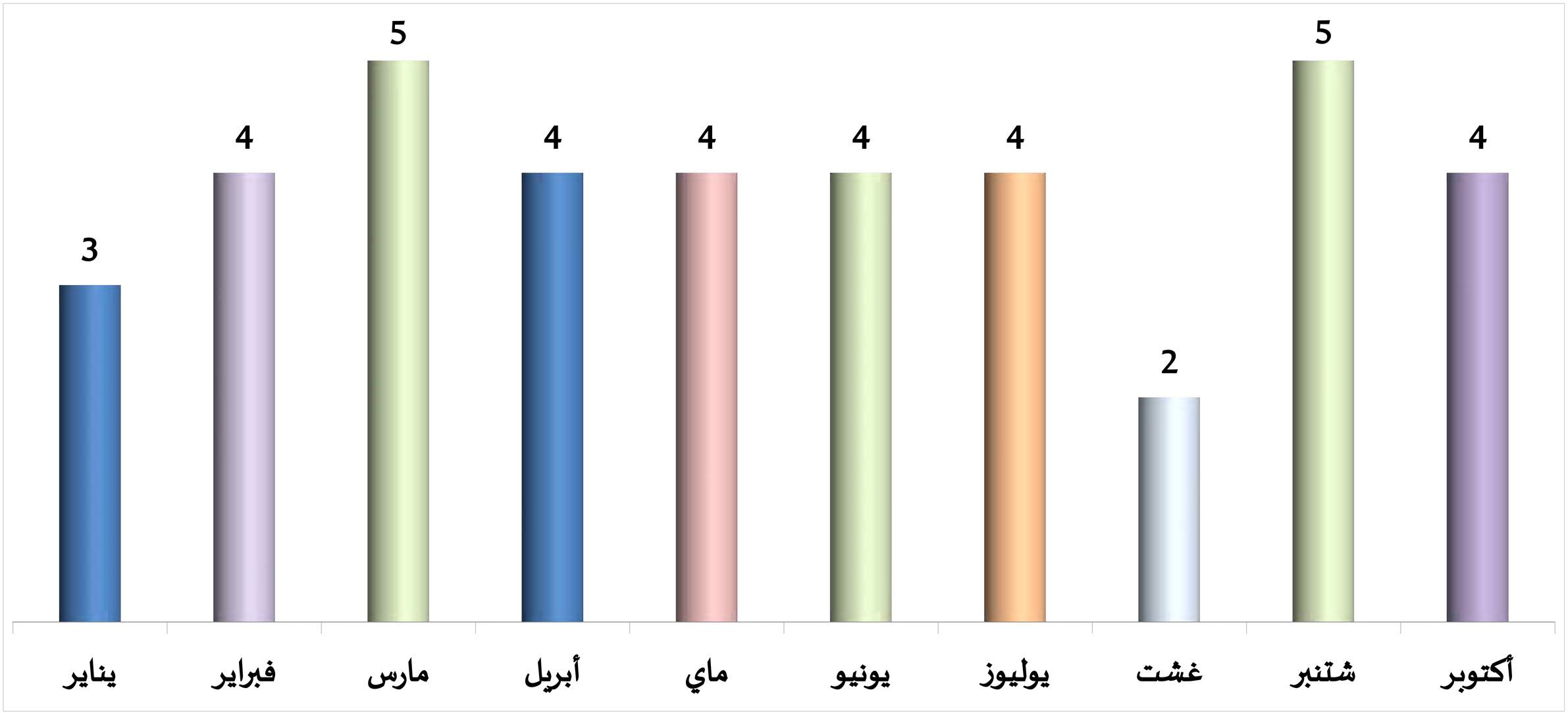

اجتماعات مجلس الحكومة منذ تنصيب الحكومة: 98

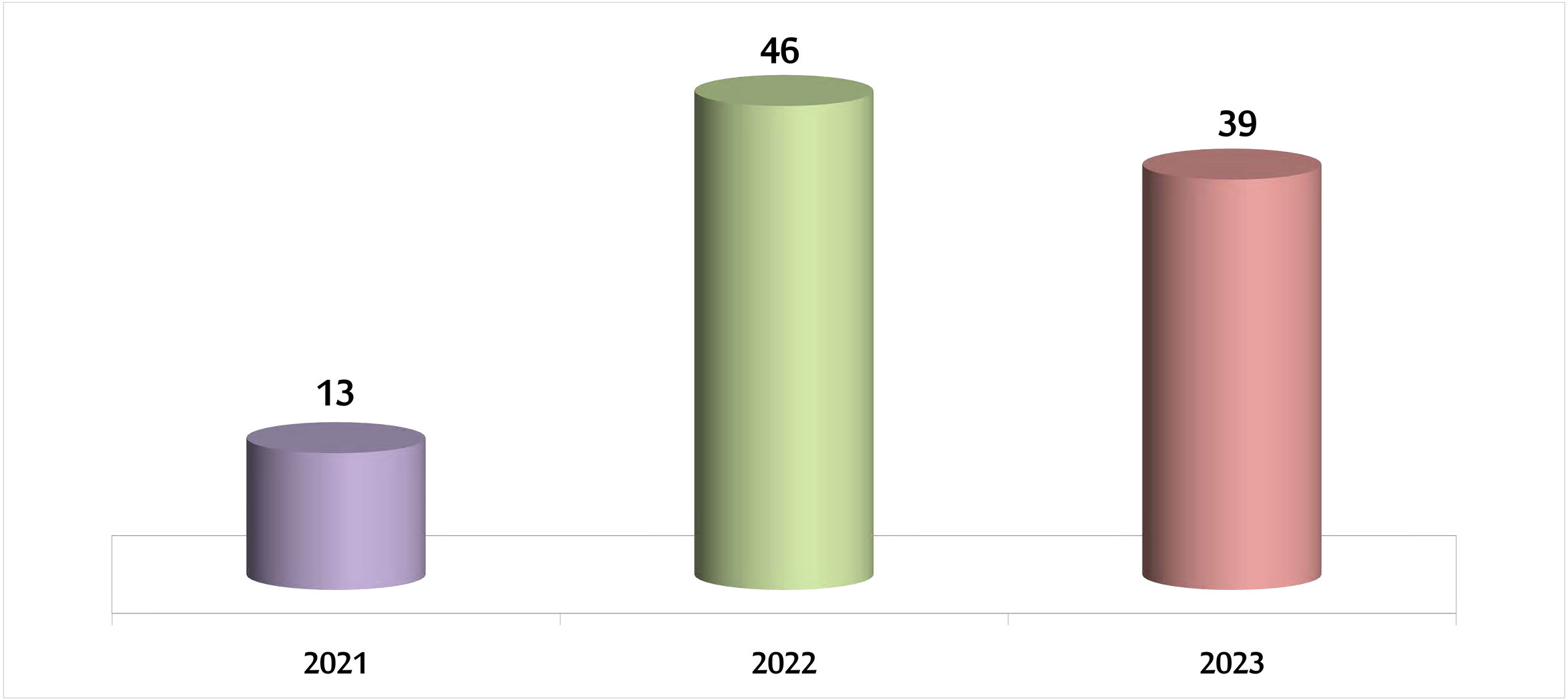

تداول مجلس الحكومة في النصوص والقضايا التالية:

الاتفاقيات الدولية	14
مشاريع القوانين بالموافقة على الاتفاقيات الدولية	14
مشاريع القوانين	25
مشاريع المراسيم	86
العروض	11
التعيين في المناصب العليا	157

مجموع العروض المقدمة بمجلس الحكومة : 11

تم، خلال اجتماعات مجلس الحكومة، التداول في شأن عدة قضايا تخص السياسة العامة للدولة والسياسات العمومية القطاعية، حيث قدم أعضاء الحكومة منذ تنصيب الحكومة ما مجموعه (50) عرضا، من بينها (11) عرضا برسم سنة 2023 . وقد شكلت هذه العروض فرصة سانحة للحكومة من أجل الإسهام في تفعيل دورها في متابعة مستجدات الحياة العامة بالبلاد، وآلية لمواكبة أهم القضايا الحيوية التي تشغل بال الرأي العام الوطني والدولي انسجاما مع المهام الدستورية للحكومة ومتابعة أوراشها.

العروض المقدمة حسب القطاعات : 11

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

العروض المقدمة حسب القطاعات منذ تنصيب الحكومة: 50

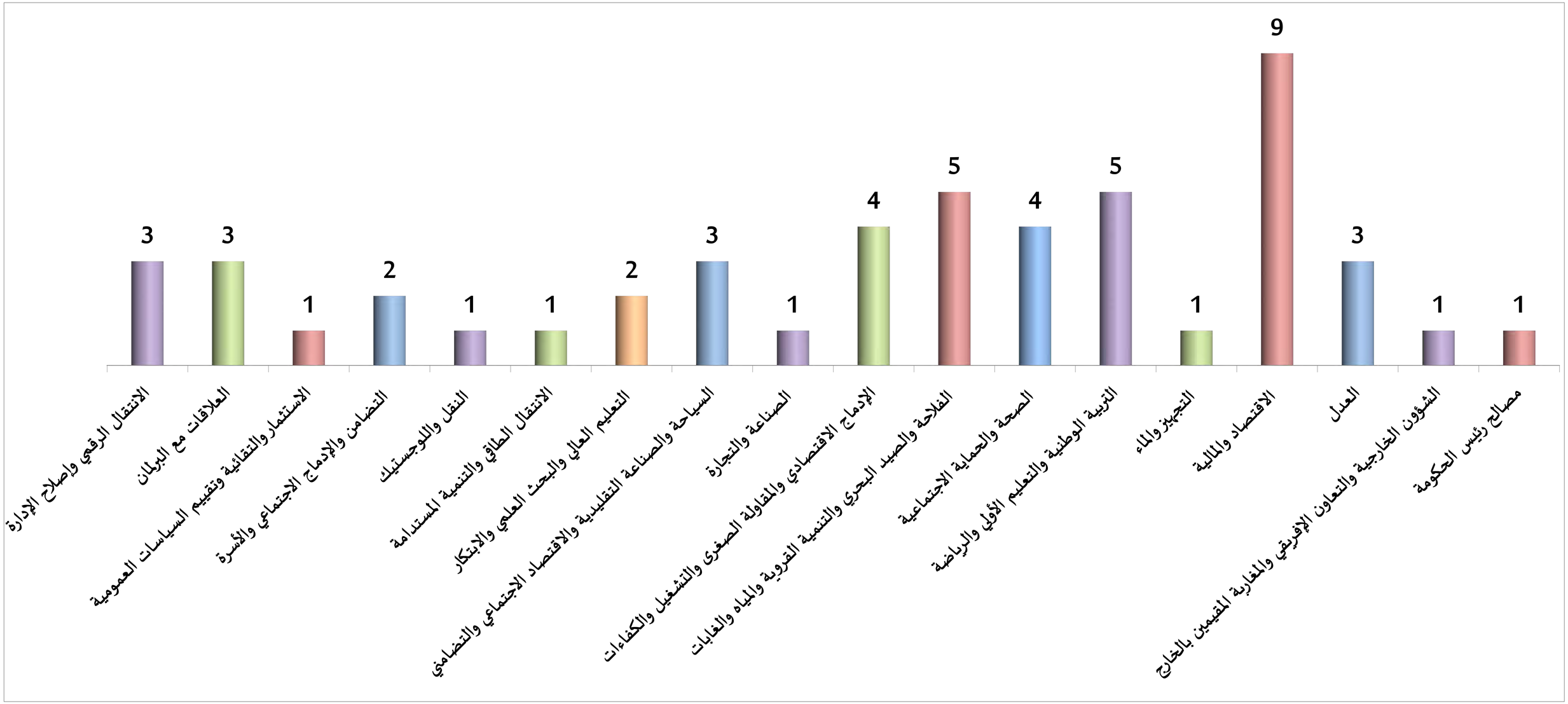

التعيين في المناصب العليا

طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور:

بلغ عدد مقترحات التعيين التي صادق عليها المجلس الوزاري، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، 34مقترحا من بينها 26 مقترحا برسم سنة 2023.

طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور:

تداول مجلس الحكومة في شأن عدد من مقترحات التعيين وتجديد التعيين في مناصب عليا، وقد بلغ عدد المقترحات التي صادق عليها خلال اجتماعاته، ما مجموعه 316 منذ تنصيب الحكومة من بينها 157 مقترحا برسم سنة 2023.

المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

برسم سنة 2023

مسؤولين عن مؤسسات ومقاولات عمومية استراتيجية	10
سفراء	6
ولاة جهات	5
عمال عمالات وأقاليم	5

منذ تنصيب الحكومة

مسؤولين عن مؤسسات ومقاولات عمومية استراتيجية	16
سفراء	8
ولاة جهات	5
عمال عمالات وأقاليم	5

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

التعيين في المناصب العليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور برسم 2023 : 157

الصناعة والتجارة	2
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	4
العدل	6
إدارة السجون وإعادة الادماج	7
الشؤون الخارجية	9
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	9
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	10
الاقتصاد والمالية	11
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	29

وزارة الانتقال الطاقي	2
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	2
المندوبية السامية للتخطيط	3
رئاسة الحكومة	3
النقل و اللوجستيك	5
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	6
الشباب والثقافة والتواصل	10
التجهيز والماء	8
الصحة والحماية الاجتماعية	12
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	19

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

التعيين في المناصب العليا، طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، منذ تنصيب الحكومة : 316

وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	2
العلاقات مع البرلمان	2
وزارة الانتقال الطاقي	4
رئاسة الحكومة	4
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	4
المندوبية السامية للتخطيط	5
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	5
إدارة السجون وإعادة الادماج	7
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	7
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	8
الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	9
الشؤون الخارجية	9
النقل و اللوجستيك	13
الصناعة والتجارة	13
الشباب والثقافة والتواصل	13
العدل	14
الصحة والحماية الاجتماعية	14
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	14
التجهيز والماء	22
الاقتصاد والمالية	25
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	25
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	63
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	34

المحور1

حصيلة العمل التشريعي والتنظيمي

مشاريع النصوص المتداول في شأنها خلال اجتماعات مجلس الحكومة

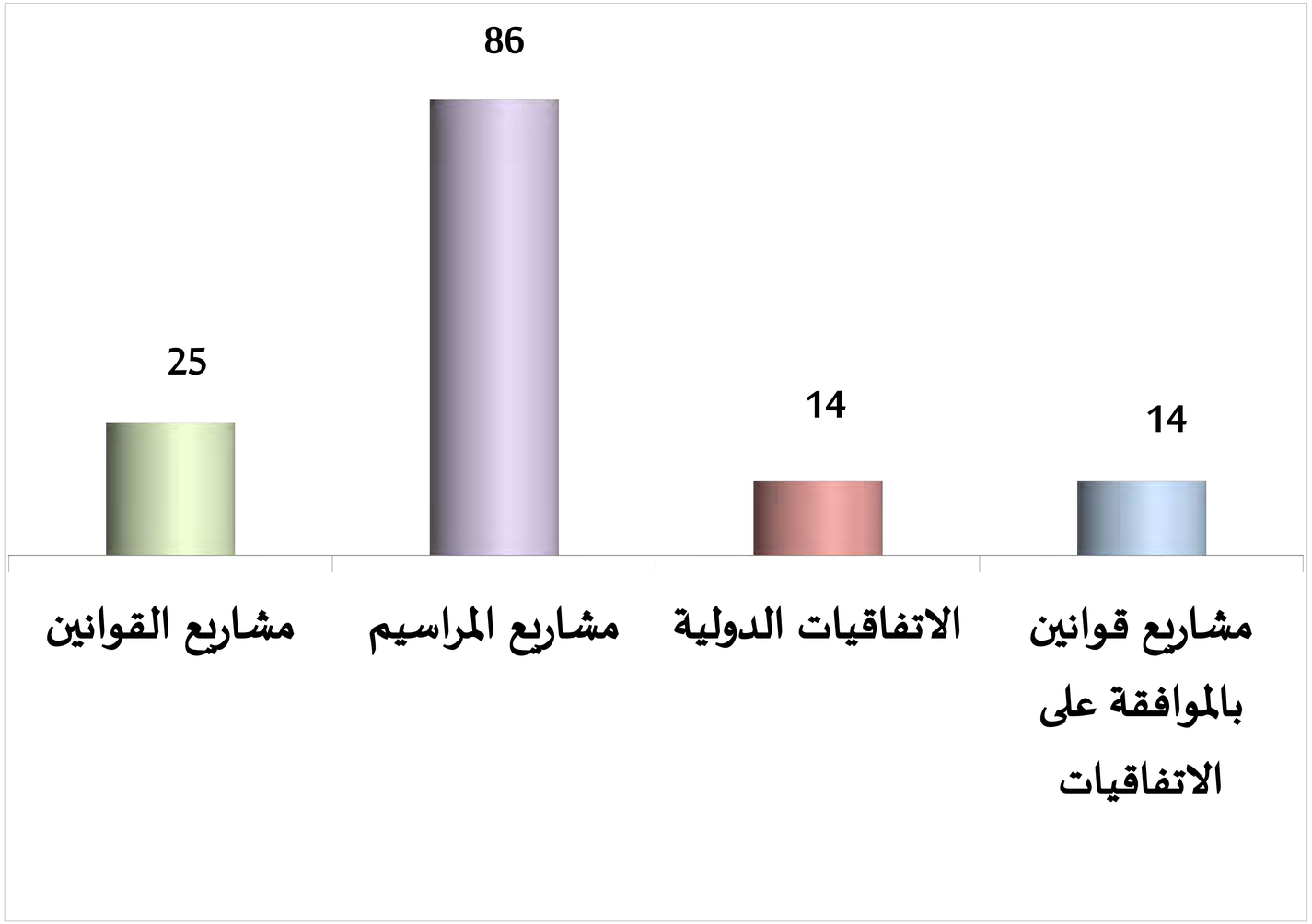

الاتفاقيات الدولية	14
مشاريع قوانين بالموافقة على الاتفاقيات	14
مشاريع القوانين	25
مشاريع المراسيم	86

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

مشاريع القوانين المصادق عليها موزعة حسب القطاعات

الداخلية	1
العدل	5
الاقتصاد والمالية	5
الصحة والحماية الاجتماعية	6
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	1
التعليم العالي والبحث العلمي	1
الشباب والثقافة والتواصل	1
إدارة الدفاع الوطني	1
العلاقات مع البرلمان	1

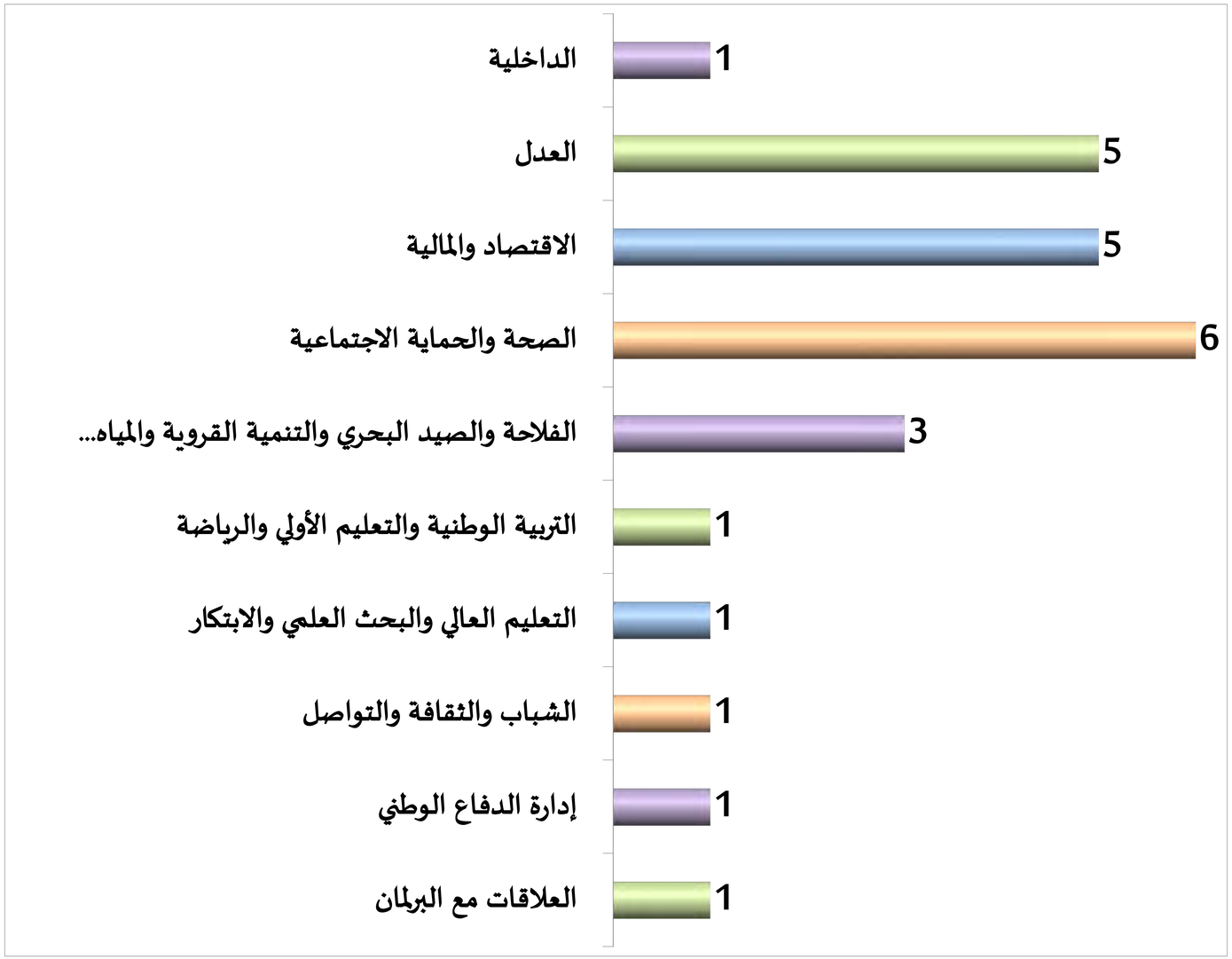

برسم سنة 2023

- مشاريع القوانين المصادق عليها برسم سنة 2023 : 25
  منها 14مشروعا جديدا.

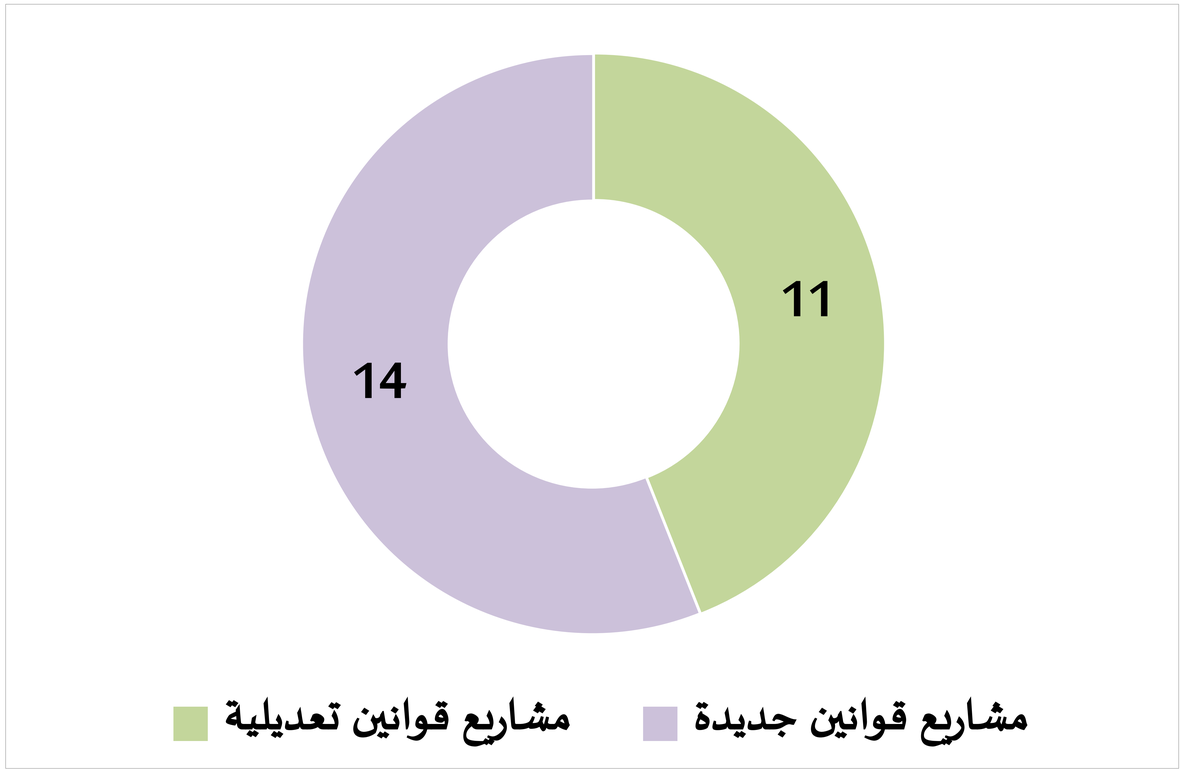

منذ تنصيب الحكومة

- مشاريع القوانين المصادق عليها منذ تنصيب الحكومة : 58
  منها 25 برسم سنة 2023

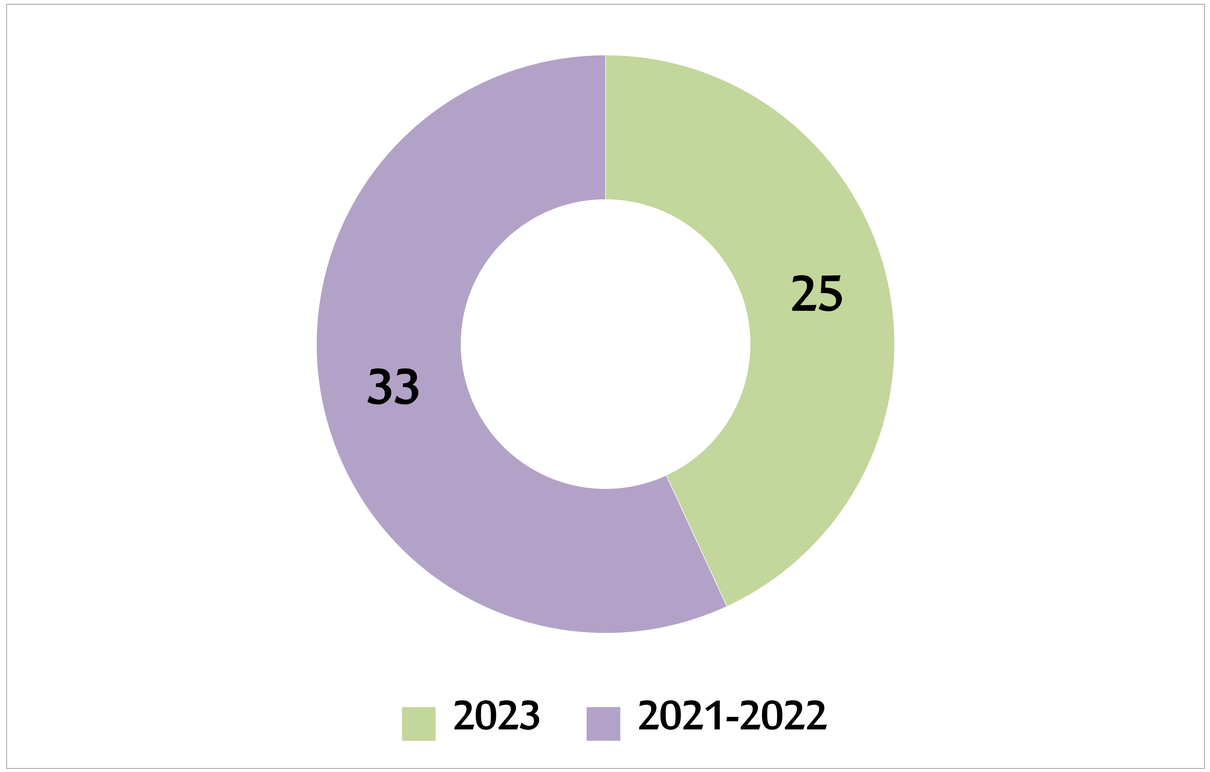

وقد همت هذه النصوص مجموعة من المجالات منها على الخصوص:

- الحماية الاجتماعية
- الخدمات
- العدل
- المنظومة الصحية
- الاستثمار
- إصلاح الإدارة
- المجال المالي
- البيئة والتنمية المستدامة
- تبسيط المساطر الإدارية
- الرياضة
- الثقافة

وقد تم إعداد هذه النصوص إما:

- تنفيذا للتعليمات الملكية
- تنفيذا للبرنامج الحكومي
- تنزيلا للنموذج التنموي الجديد
- في إطار الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية
- في إطار التقارب القانوني

مشاريع المراسيم المصادق عليها

تمت، منذ تنصيب الحكومة، المصادقة على ما مجموعه **278** مرسوما تنظيميا منها **207** مراسيم تطبيقية لمجموعة من القوانين، اتخذت في إطار المواكبة التشريعية لمختلف الأوراش الحكومية المهيكلة والسياسات العمومية القطاعية، وقد همت على الخصوص المجالات التالية: الحماية الاجتماعية والفلاحة والصيد البحري والعدل والشغل والتربية والتكوين وإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية والطاقة والتنمية المستدامة والصناعة والتجارة والنقل الجوي والرياضة والمجال المالي والبنكي والجمركي والاستثمار.

توزيع المراسيم التنظيمية حسب القطاعات : 86

الداخلية	6
العدل	1
الأمانة العامة للحكومة	1
الاقتصاد والمالية	20
التجهيز والماء	1
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	3
الصحة والحماية الاجتماعية	4
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	6
الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	2
الصناعة والتجارة	1
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	7
النقل و اللوجيستيك	5
الشباب والثقافة والتواصل	7
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1
إدارة الدفاع الوطني	4
الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	1
العلاقات مع البرلمان	5
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	7

وقد همت هذه النصوص مجموعة من المجالات منها على الخصوص:

- الحماية الاجتماعية
- المجال الضريبي والجمركي
- العدل
- المنظومة الصحية
- الاستثمار
- إصلاح الإدارة
- المجال المالي
- البيئة والتنمية المستدامة
- تبسيط المساطر الإدارية
- التعليم
- المجال العسكري
- الفلاحة والصيد البحري
- التعمير
- النقل
- الثقافة

توزيع المراسيم حسب طبيعتها

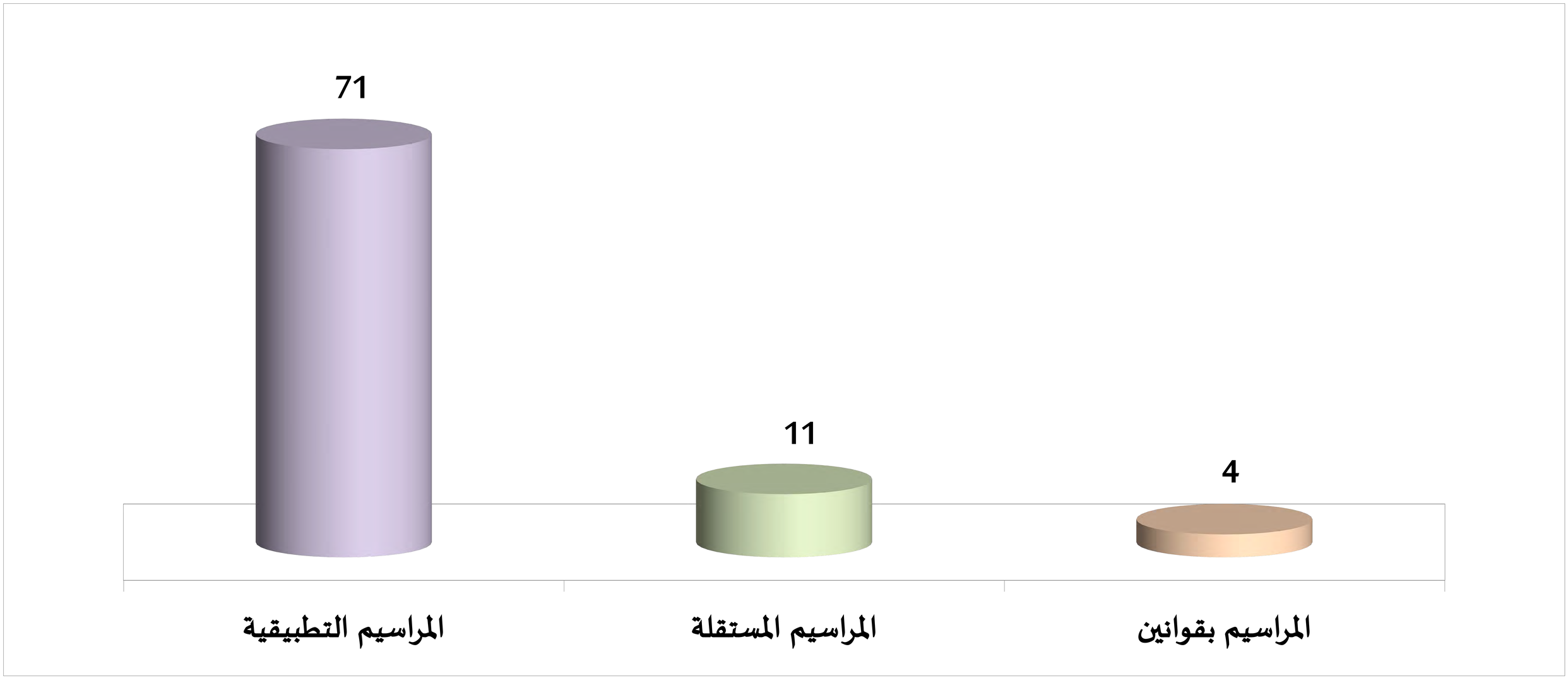

برسم سنة 2023

- عدد مشاريع المراسيم برسم سنة 2023 :86

منها 57 مشروعا جديدا.

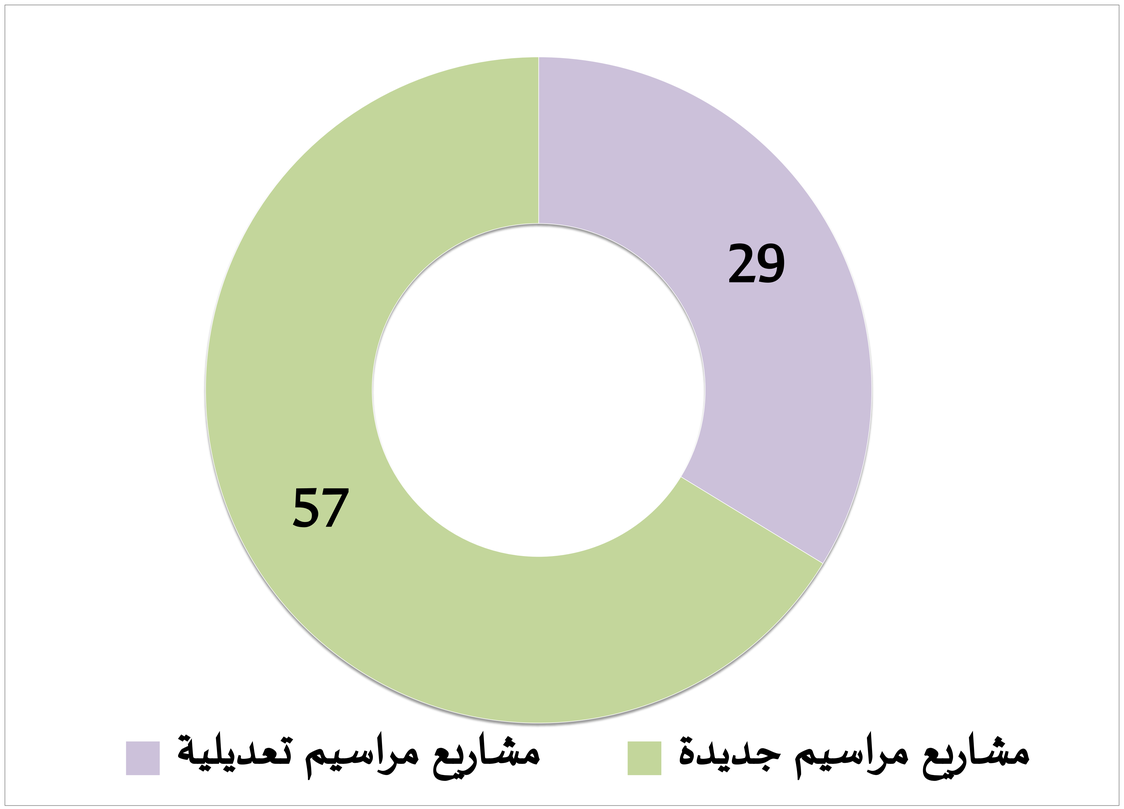

منذ تنصيب الحكومة

- عدد مشاريع المراسيم منذ تنصيب الحكومة : 278

منها 86برسم سنة 2023

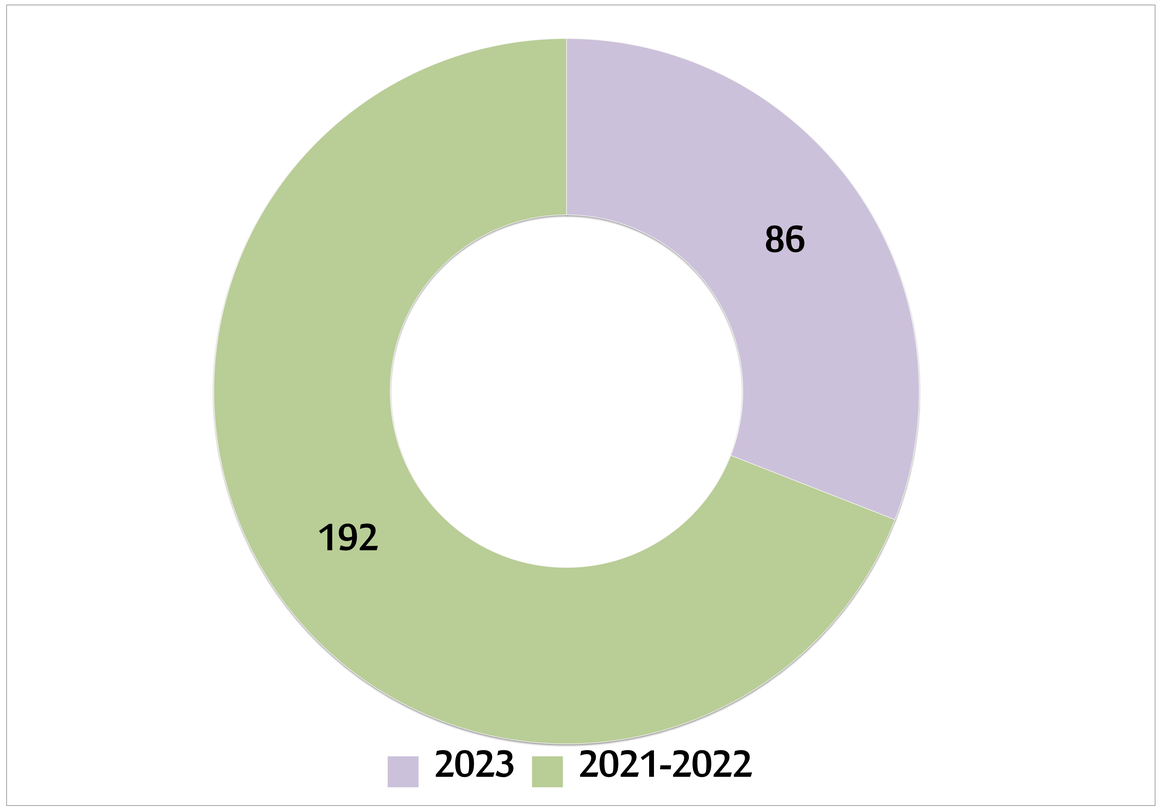

وقد تم إعداد هذه النصوص إما:

- تنفيذا للتعليمات الملكية السامية
- تنفيذا للبرنامج الحكومي
- تنزيلا للنموذج التنموي الجديد
- في إطار الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية
- في إطار التقارب القانوني

- ❑ الحماية الاجتماعية
- ❑ المنظومة الصحية الوطنية
- ❑ النصوص القانونية ذات الصلة بزلزال الحوز
- ❑ تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
- ❑ القانون - الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار

الحماية الاجتماعية

حرصا منها على تتبع التنزيل الفعلي لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية، وفق مبادئ الحكامة الجيدة، ووفق التوجيهات الملكية السامية، كرست الحكومة، في هذا المجال، مجهودها وعملت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة، من خلال إعداد عدة نصوص تشريعية وتنظيمية بلغ عددها 65 نصا همت بالأساس :

1. نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وبفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
2. نظام الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى ؛
3. نظام الدعم الاجتماعي المباشر؛
4. نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
5. منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛
6. سن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد- 19».

المنظومة الصحية الوطنية

من أجل تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، عملت الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، على إصدار القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي يحدد الأهداف الأساسية لنشاط الدولة في ميدان الصحة والآليات الضرورية لبلوغها وتعزيز المقاربة المؤسساتية، وتم استصدار مجموعة من النصوص القانونية همت بالأساس:

- إحداث المجموعات الصحية الترابية
- إحداث الوكالة المغربية للأدوية
- إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته

في انتظار المصادقة بصفة نهائية على مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة المحال على مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

النصوص القانونية ذات الصلة بزلزال الحوز

- مشروع قانون بشأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة
- مشروع قانون يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير
- مرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير
- مرسوم بتطبيق المرسوم بقانون المتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير
- مرسوم بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"
- مرسوم بتغيير المرسوم المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة
- قرار لرئيس الحكومة بإعلان الزلزال الذي حدث بالمملكة المغربية بتاريخ 8 سبتمبر 2023 واقعة كارثية

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

في إطار تنزيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ووعيا منها بالأهمية البالغة التي تكتسيها هذه العملية باعتبارها أحد مؤشرات قياس رضا المرتفقين على سير الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية، تم استصدار مجموعة من النصوص التنظيمية تتعلق على التوالي بما يلي :

- مرسوم بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- مرسوم بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛
- مرسوم رقم بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما؛
- مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجتها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛
- مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها.
- قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتحديد نموذج مصنفات القرارات الإدارية ونموذج وصل إيداع طلبات الحصول عليه؛
- قرار لوزير الداخلية بتطبيق مقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 2.22.141 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات؛
- قرار مشترك لوزير الداخلية ووزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بتحديد الآجال اللازمة لكل متدخل بالنسبة لبعض القرارات الإدارية المتعلقة بالتعمير التي تسلمها الجماعات.

القانون - الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار

تم استصدار النصوص التطبيقية للقانون الإطار وهي كالتالي :

- مرسوم يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
- قرار بتحديد قائمة الأقاليم أو العمالات المندرجة ضمن الفئتين أ) و ب) التي يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المنجزة داخل نفوذها الترابي من منحة ترابية؛
- قرار بتطبيق أحكام المادة 6 من المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
- قرار بتطبيق أحكام المادتين الأولى والسابعة من المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

التقارب القانوني

التقارب القانوني

تحرص الأمانة العامة للحكومة، عند إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، على مراعاة متطلبات تقارب النظام القانوني الوطني مع المنظومة القانونية الجاري بها العمل بالاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن هذه العملية تندرج في إطار تطوير الوضع المتقدم للمملكة مع الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، والهادف إلى تيسير الاندماج الكامل والتدريجي للمغرب بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي.

وبرسم هذه السنة، تمحور التقارب القانوني حول مجالات مختلفة، ولاسيما الفلاحة والصيد البحري والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والطيران المدني والتجارة الخارجية.

- **برسم سنة 2023** : 22 (قوانين: 2 . مراسيم : 9 . القرارات: 11)
- **منذ تنصيب الحكومة**: 92 (قوانين : 9 . مراسيم: 18 . قرارات : 65)

التقارب القانوني

برسم سنة 2023

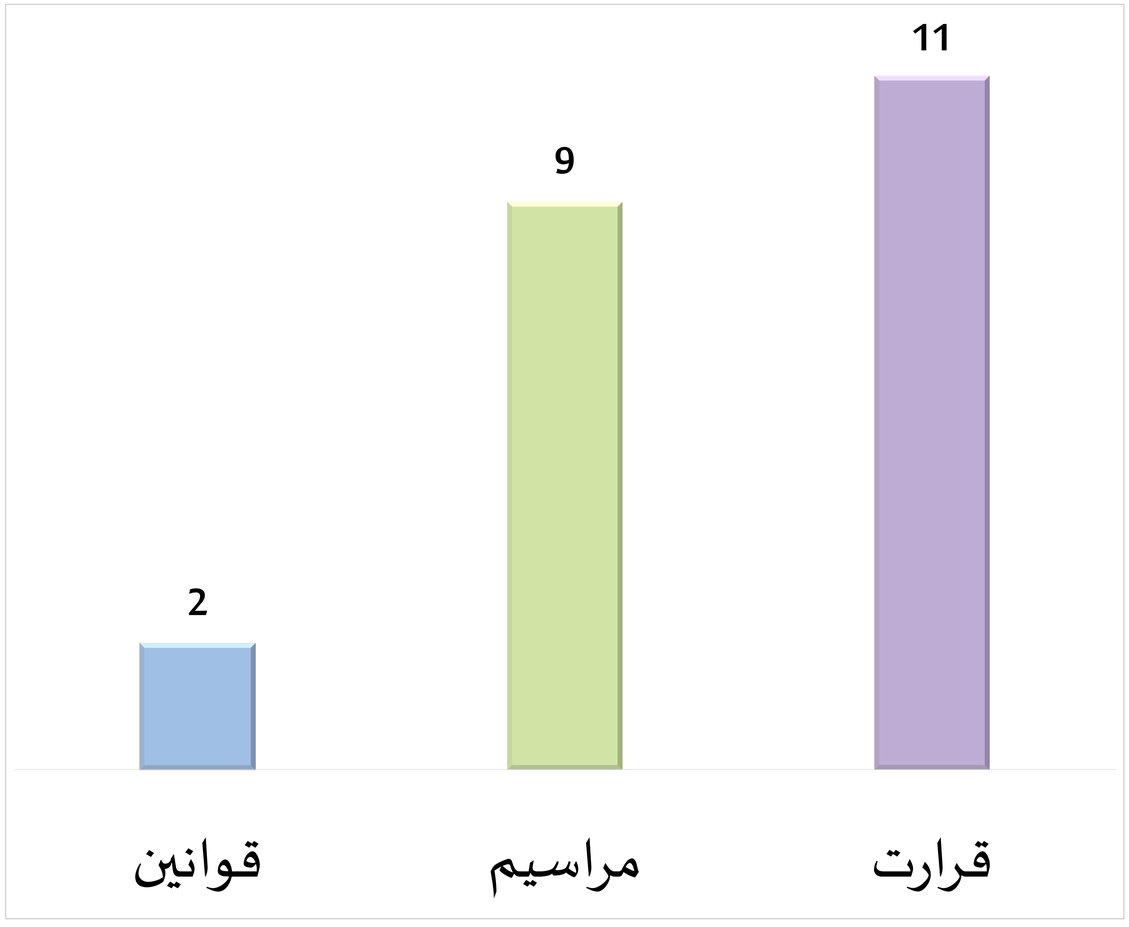

منذ تنصيب الحكومة

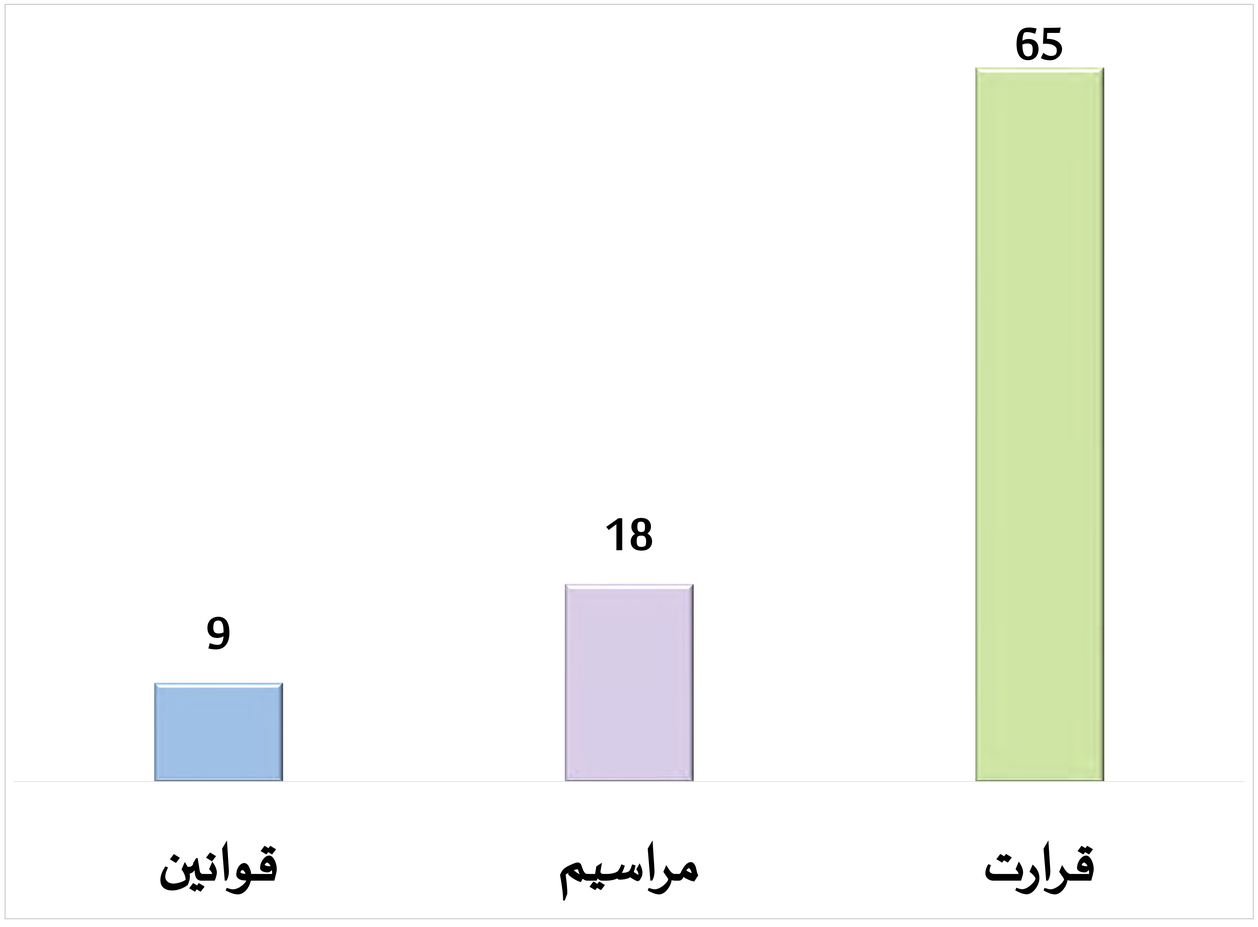

دراسة الأثر

في إطار تجويد المنظومة القانونية للمملكة، وتفاديا لظاهرة التضخم التشريعي التي تعاني منها بعض التشريعات المقارنة، ومن أجل عقلنة التشريع وتجنب التغييرات المتتالية على النصوص القانونية بسبب المشاكل العملية التي تظهر بعد دخولها حيز التنفيذ، أعدت الحكومة إطارا قانونيا لتفعيل آلية دراسة الأثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين، نظرا إلى أهميتها الخاصة في رصد الإكراهات والانعكاسات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة لمشاريع القوانين المنجزة أو المزمع إنجازها.

وتبعا لذلك، وفي سياق حرص الأمانة العامة للحكومة على تحيين وتجويد المنظومة القانونية الوطنية وجعلها مسايرة للتطورات الاقتصادية والقطاعية، اقترحت إخضاع 4 مشاريع قوانين لدراسة الأثر:

- (2) خلال الولاية التشريعية السابقة؛
- (2) منذ تنصيب الحكومة الحالية.

مشاريع القوانين التي اقترح السيد الأمين العام للحكومة إخضاعها لدراسة الأثر

برسم سنة 2023

01 مشروع قانون رقم 21.22 يتعلق بالمحافظة والتثمين والتنمية المستدامة للغابات

02 مشروع قانون رقم 89.21 بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

منذ تنصيب الحكومة

01 مشروع القانون رقم 55.17 المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص

02 مشـروع القـانون رقـم 46.20 بتغييـر وتتمـيم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم

الاتفاقيات الدولية

في إطار التزام المملكة بتعهداتها الدولية، وسعيها الدؤوب لتنمية علاقات الشراكة والتعاون مع بعض الدول الصديقة والشقيقة والهيئات الدولية الإقليمية، تداول مجلس الحكومة، منذ تنصيب الحكومة، في عدة مشاريع اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، بلغت 46 اتفاقية منها 14 اتفاقية برسم سنة 2023 وهي موزعة كالتالي :

- 21 اتفاقية متعددة الأطراف
- 25 اتفاقية ثنائية

برسم سنة 2023

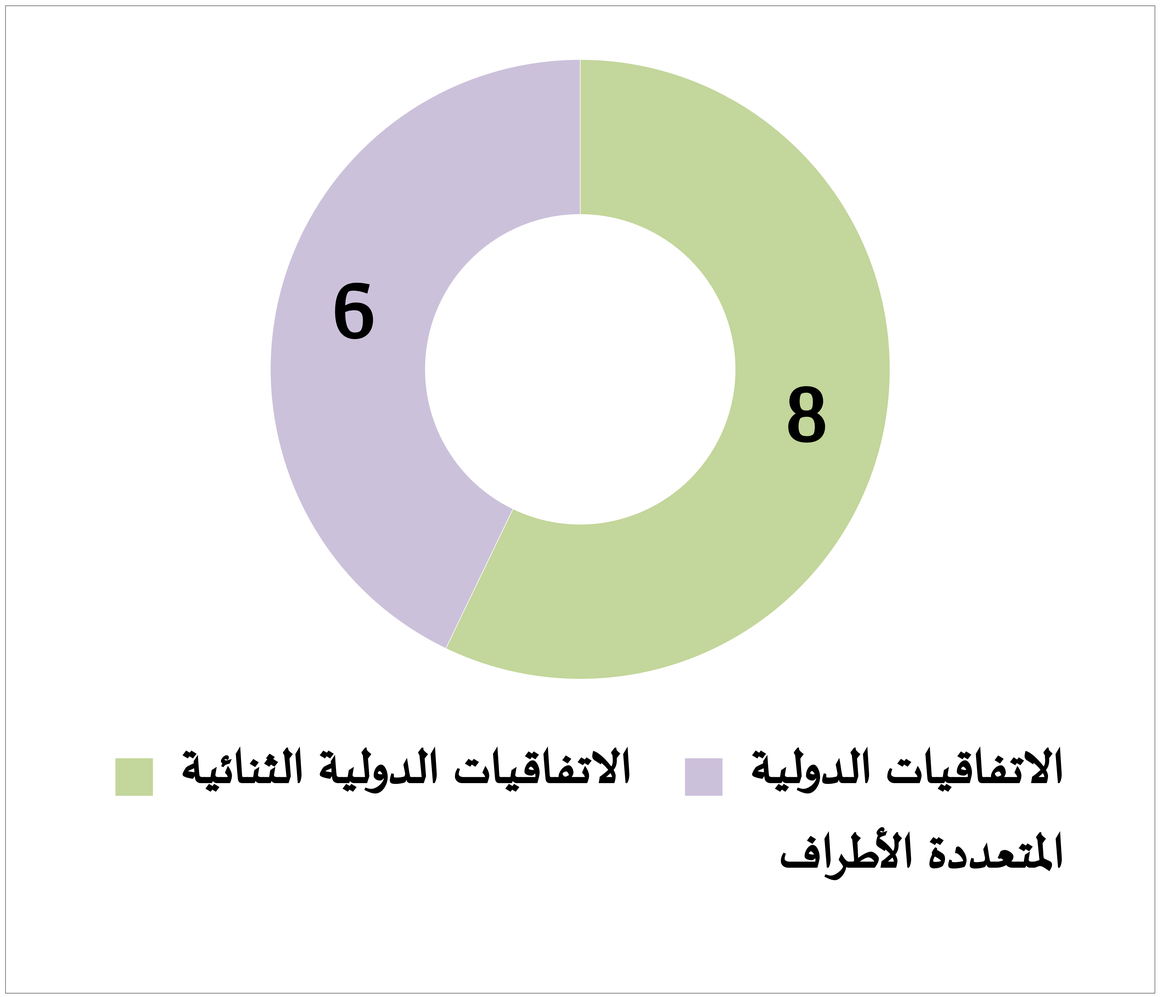

منذ تنصيب الحكومة

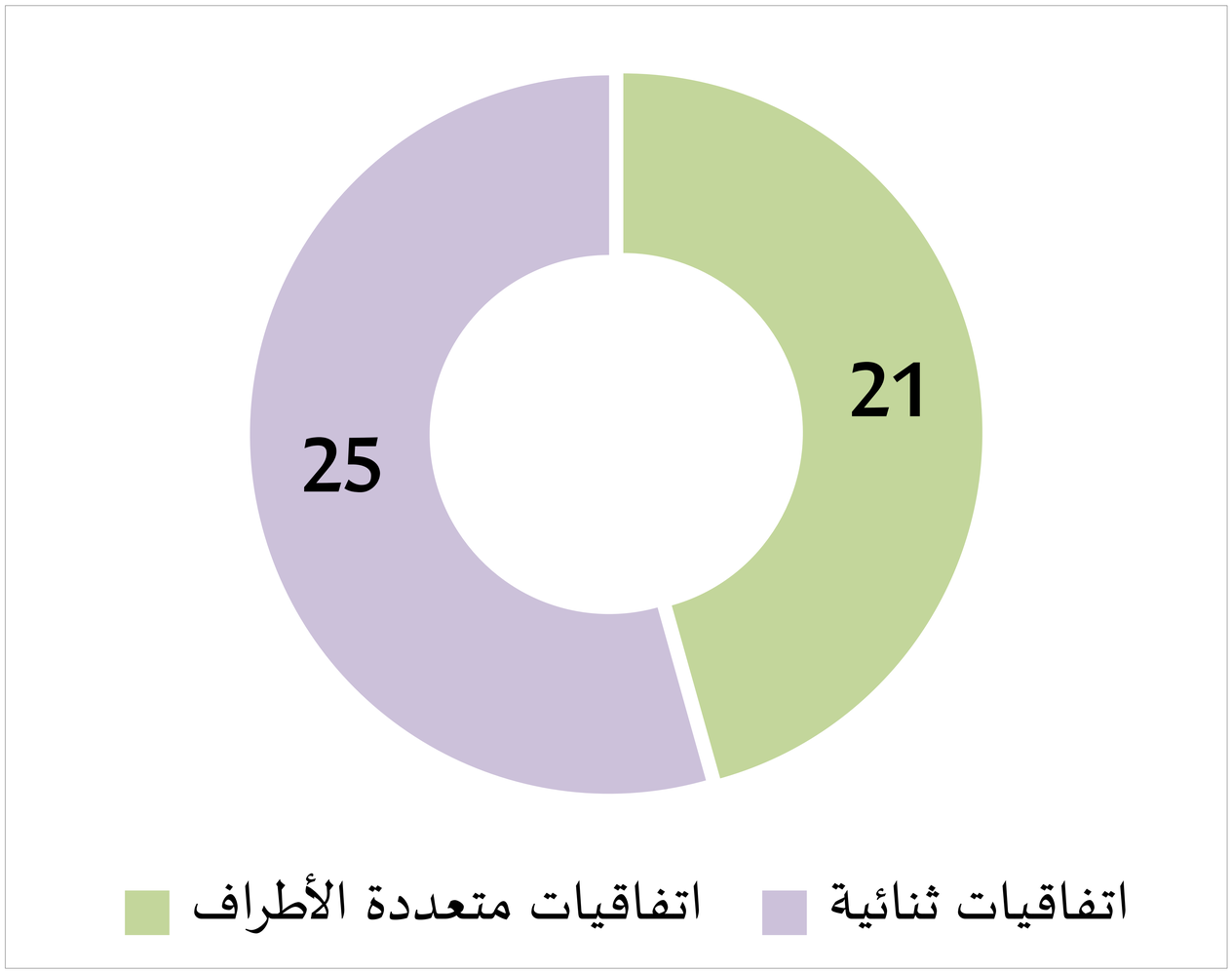

برسم سنة 2023

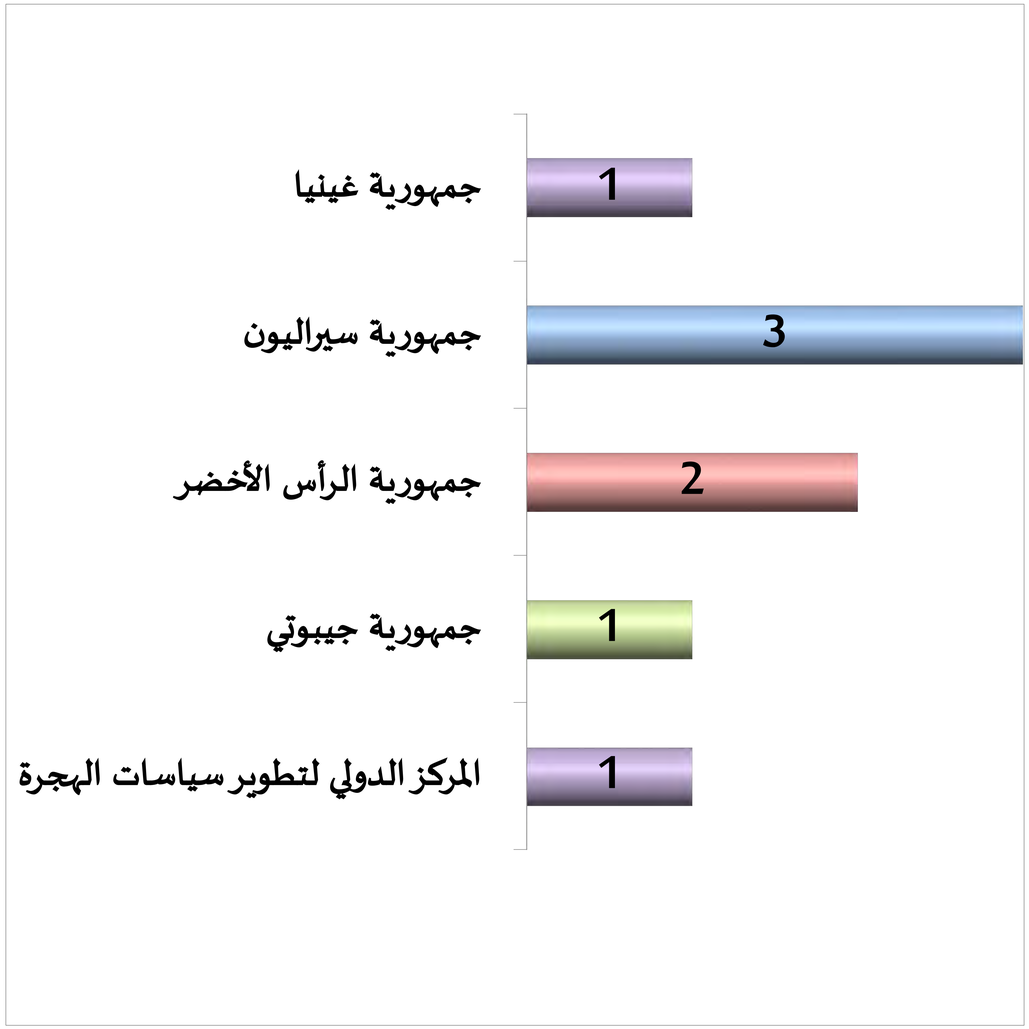

منذ تنصيب الحكومة

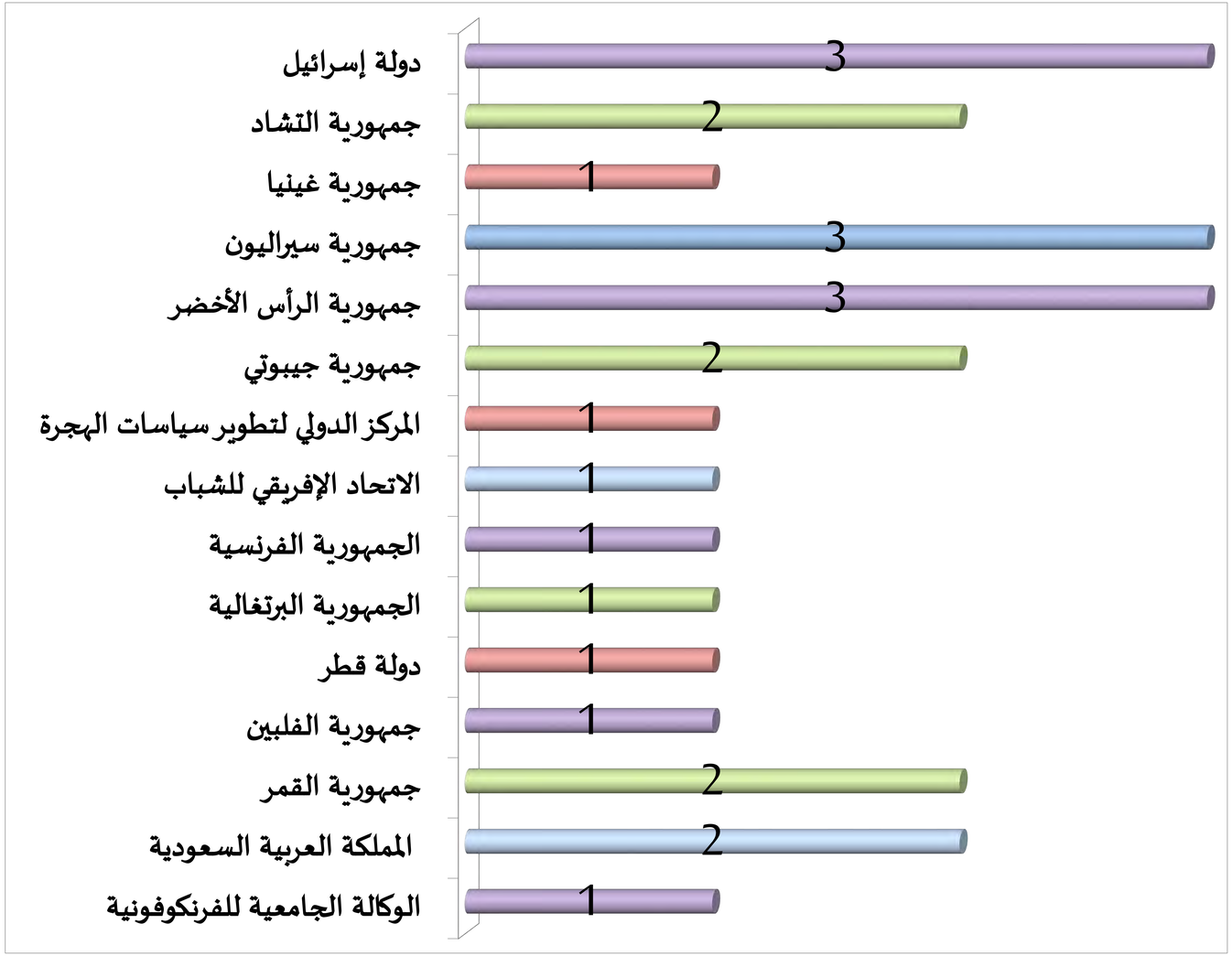

الاتفاقيات المتعددة الأطراف

الاتفاقيات المتعددة الأطراف برسم سنة 2023 : 6

- الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية
- الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية
- النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي
- بروتوكولان تعديليان للمادتين 50 (أ) و 56 من اتفاقية الطيران المدني الدولي
- الاتفاقية المدنية بشأن الفساد
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد

الاتفاقيات المتعددة الأطراف منذ تنصيب الحكومة :21

- الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية
- الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية
- النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي
- بروتوكولان تعديليان للمادتين 50 (أ) و 56 من اتفاقية الطيران المدني الدولي
- الاتفاقية المدنية بشأن الفساد
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد
- بروتوكول تعديل اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108 لحماية الأشخاص تجاه المعالجة الالية للمعطيات ذات الطابع الشخصي
- الاتفاق المنشئ لمؤسسة التمويل الإفريقية
- ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية
- اتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية

الاتفاقيات المتعددة الأطراف منذ تنصيب الحكومة :21

- اتفاقية مجلس أوربا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية
- اتفاقية رقم 148 بشأن حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل
- الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم
- الاتفاقية الإقليمية المعَدَّلةِ الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية
- اتفاقية لاهاي المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج لفائدة الأطفال وأفراد الأسرة
- الاتفاقية الإفريقية المشتركة عن إنشاء برنامج إفريقي لتعاون فني
- دستور اللجنة الأفريقية للطيران المدني
- اتفاقية اللجنة الإفريقية للطاقة
- الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي
- النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية
- الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها

النشر الإلكتروني لمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

في سياق مواصلة تنفيذ مسطرة عرض مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية للاستشارة العمومية، المنظمة بموجب المرسوم رقم 2.08.229 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، تم نشر ما مجموعه (28) نصا قانونيا منذ تنصيب الحكومة في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة منها (14) نصا قانونيا برسم سنة 2023، وذلك من أجل إشراك المواطنات والمواطنين في الإدلاء بملاحظاتهم أو مقترحاتهم بخصوص مضامين هذه المشاريع.

وقد تمت إحالة جميع الملاحظات المتوصل بها عن طريق الموقع الإلكتروني إلى السلطات الحكومية المعنية بالنصوص المذكورة والتي أخذت بعضها بعين الاعتبار، وأعدت صيغة جديدة لتلك النصوص من أجل عرضها على مسطرة المصادقة.

مشاريع النصوص القانونية التي تم نشرها على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2023 : 14

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

مشاريع النصوص القانونية التي تم نشرها بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في إطار الاستشارة العمومية منذ تنصيب الحكومة : 28

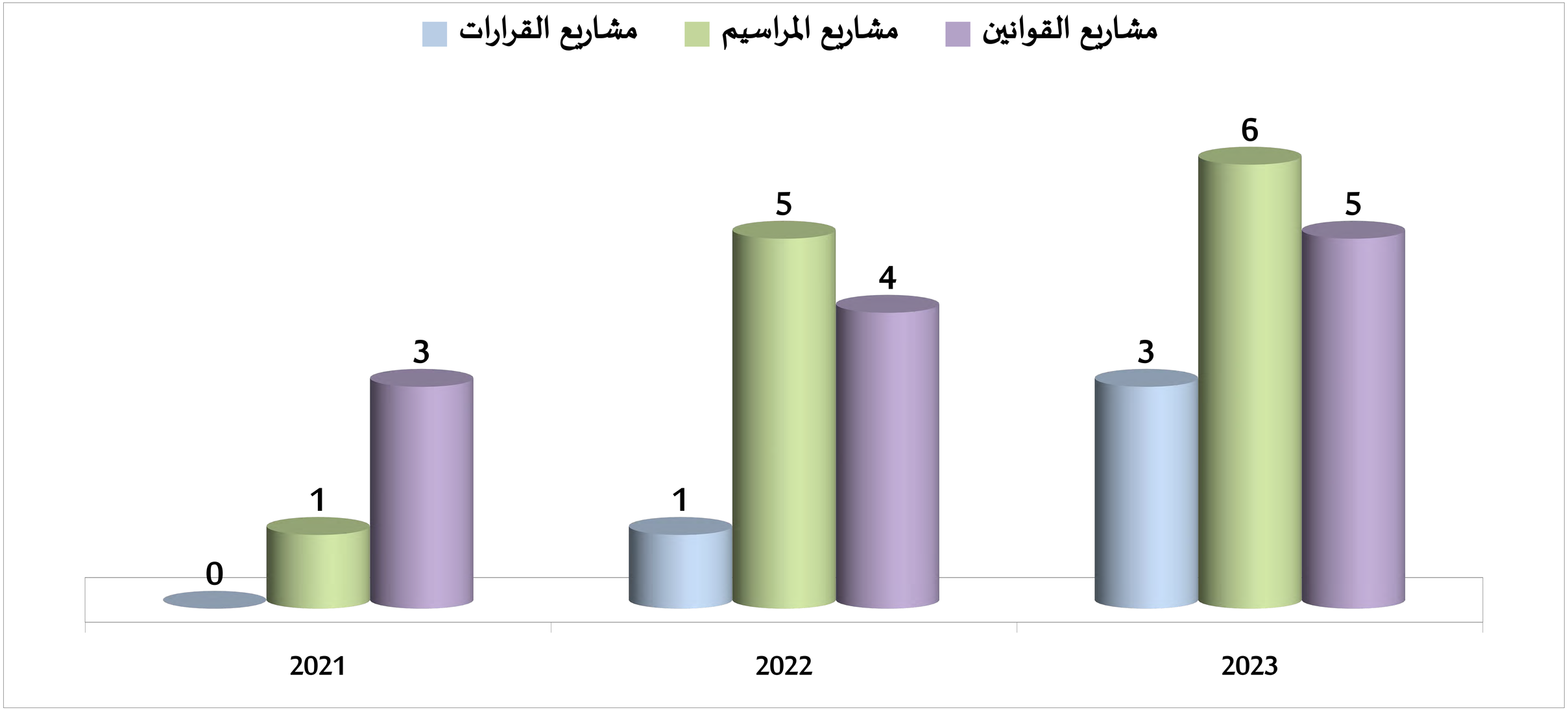

استنتاجات

تفيد المؤشرات والمعطيات الإجمالية المذكورة، بأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية تم إعدادها واعتمادها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك نصره الله، وللبرنامج الحكومي، ومواكبة لمختلف الأوراش الحكومية المهيكلة في إطار السياسات العمومية القطاعية، وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع أحكام الاتفاقيات والالتزامات الدولية للمملكة التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، ومع متطلبات التقارب القانوني المعتمد في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وقد استهدفت هذه التشريعات دعم الأوراش الإصلاحية الكبرى لاسيما الحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية وغيرها من المجالات مما يدل على أن الإنتاج القانوني خلال الولاية الحالية كان غنيا ومثمرا وشاملا لجميع قطاعات النشاط العمومي، ومواكبا لأهم الإصلاحات والاختيارات الكبرى التي أقرتها التوجيهات الملكية السامية.

المحور2

مقترحات القوانين.

المبادرة التشريعية للبرلمان

تولي الأمانة العامة للحكومة أهمية قصوى لهذه المبادرة، وتحرص على إحاطتها بالعناية والاهتمام المطلوبين، باعتبارها وسيلة لحث الحكومة على الاهتمام بالمواضيع المتصلة بانشغالات المواطنين، مع إخضاعها لنفس المنهجية الدراسية التي تخضع لها المبادرة التشريعية الحكومية.

وفي المقابل، فإنها تتفهم الحيثيات والاعتبارات التي تستند إليها الحكومة في تقييمها للمبادرة التشريعية البرلمانية التي يأتي في مقدمتها البرنامج الحكومي، وكذا المبررات القانونية الوجيهة التي ترتكز عليها للتعاطي مع المبادرة التشريعية البرلمانية، لاسيما منها احترام مبدأ الفصل بين مجال التشريع والتنظيم، ومراعاة الانعكاس المالي للمقترح على ميزانية الدولة.

وعملا بأحكام المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، تدارست الحكومة عدة مقترحات قوانين تم قبول (23) مقترحا همت على الخصوص ما يلي:

- الحقوق العينية والضمان الاجتماعي والشركات والتربية والتكوين والنظام الأساسي للوظيفة العمومية والماء والصحة والطب وصندوق التكافل العائلي.

- عدد الجلسات الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين : 18
- عدد مقترحات القوانين التي تم التداول بشأنها : 260
- عدد مقترحات القوانين المقبولة عليها : 23
- نسبة المقترحات المقبولة تناهز 9% وهي نسبة قريبة من الرقم العالمي.

مقترحات القوانين المقبولة حسب المجلس

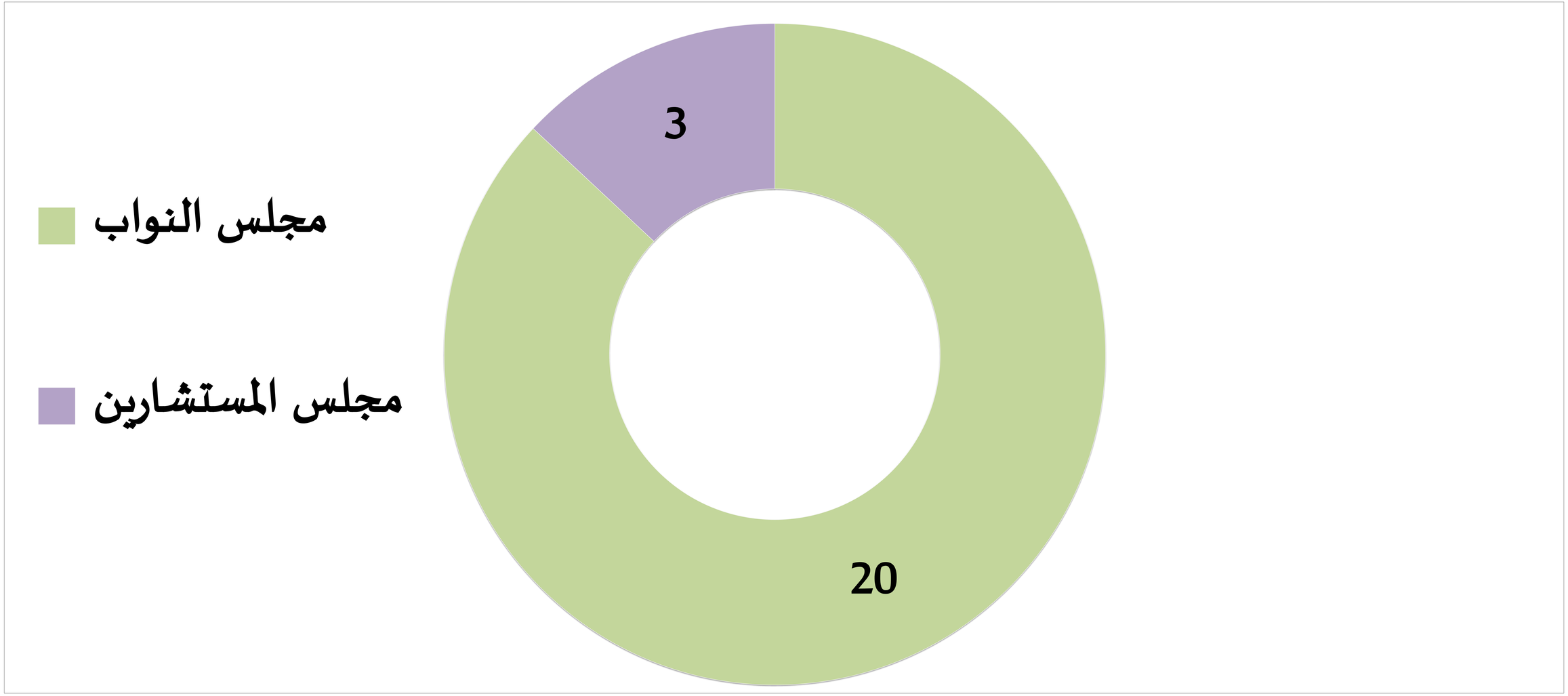

مقترحات القوانين المقبولة حسب القطاع

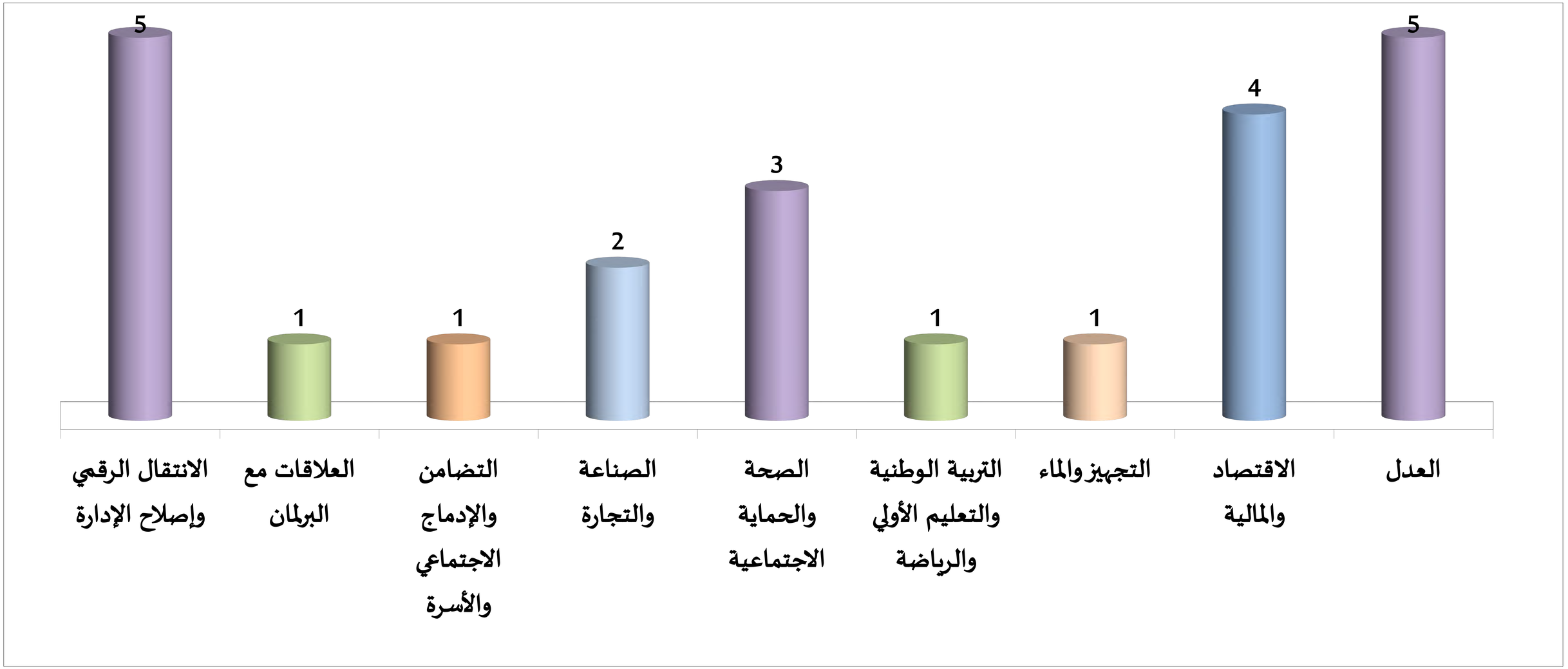

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

مقترحات القوانين حسب الفرق

مجلس النواب

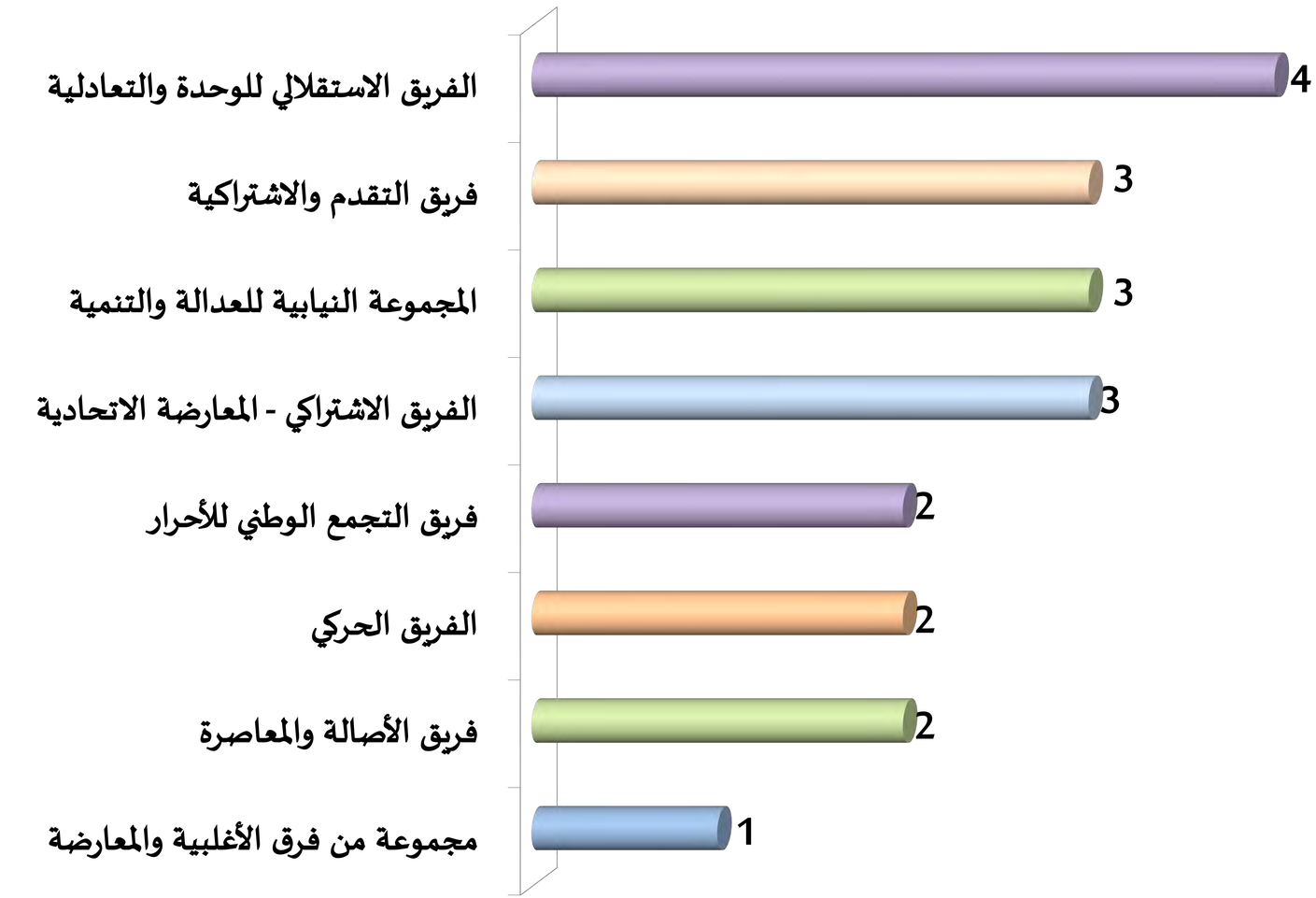

مجلس المستشارين

المحور 2

الأسئلة البرلمانية

تفاعلت الأمانة العامة للحكومة بشكل إيجابي مع الأسئلة البرلمانية سواء منها الكتابية أو الشفوية التي بلغ عددها 100 سؤال همت مجموعة من المواضيع.

حسب الموضوع

المراسيم التطبيقية	13
تجويد المنظومة القانونية	2
الرقمنة	8
الجمعيات	8
الطلبيات العمومية	2
انفتاح الأمانة العامة للحكومة	6
مختلفات	27

تحيين النصوص القانونية	4
النموذج التنموي الجديد	4
دراسة الأثر	4
المهن المنظمة	2
الشؤون الإدارية والمالية	16
المخطط التشريعي	4

حسب المجلس

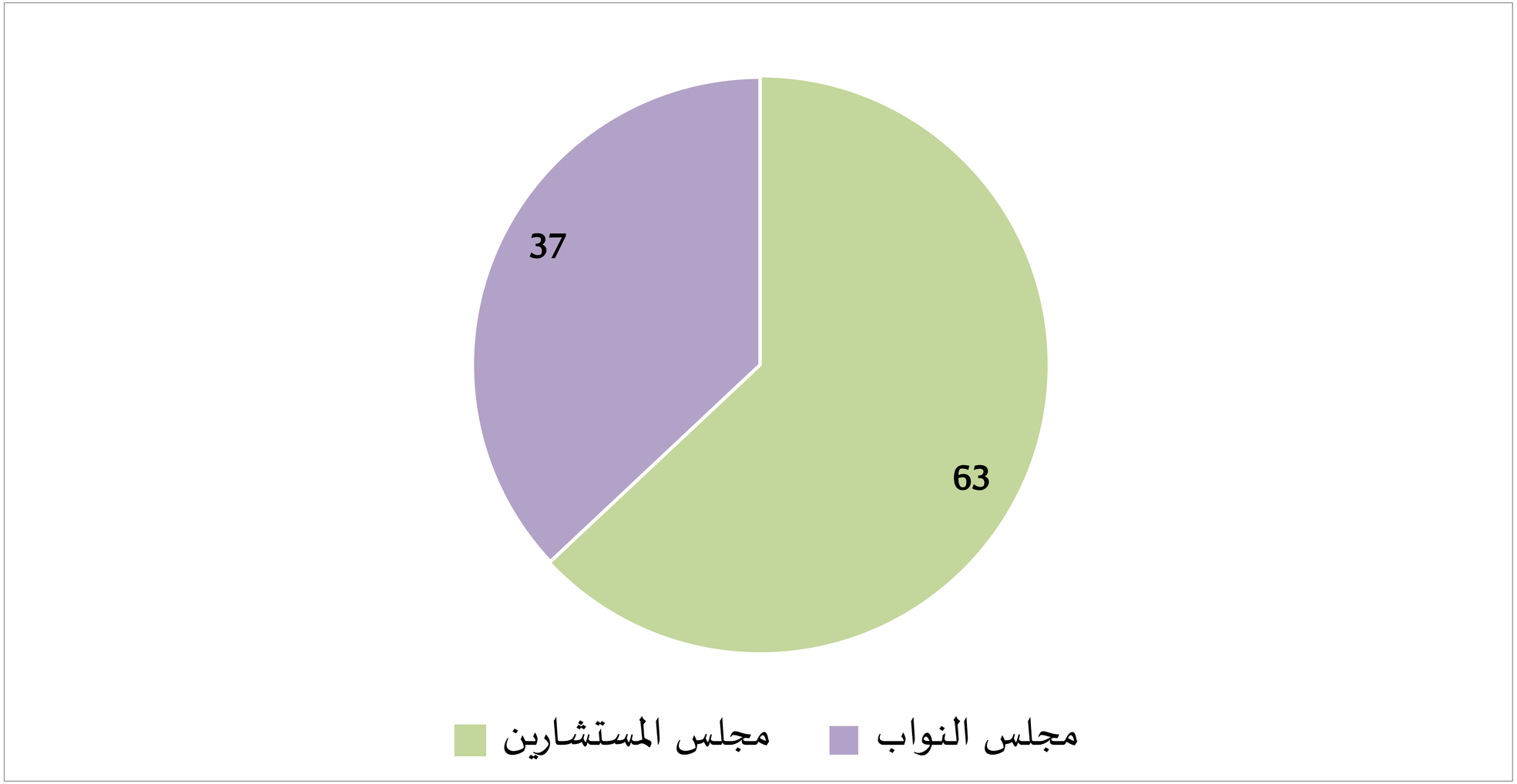

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

حسب الفرق

مجلس النواب

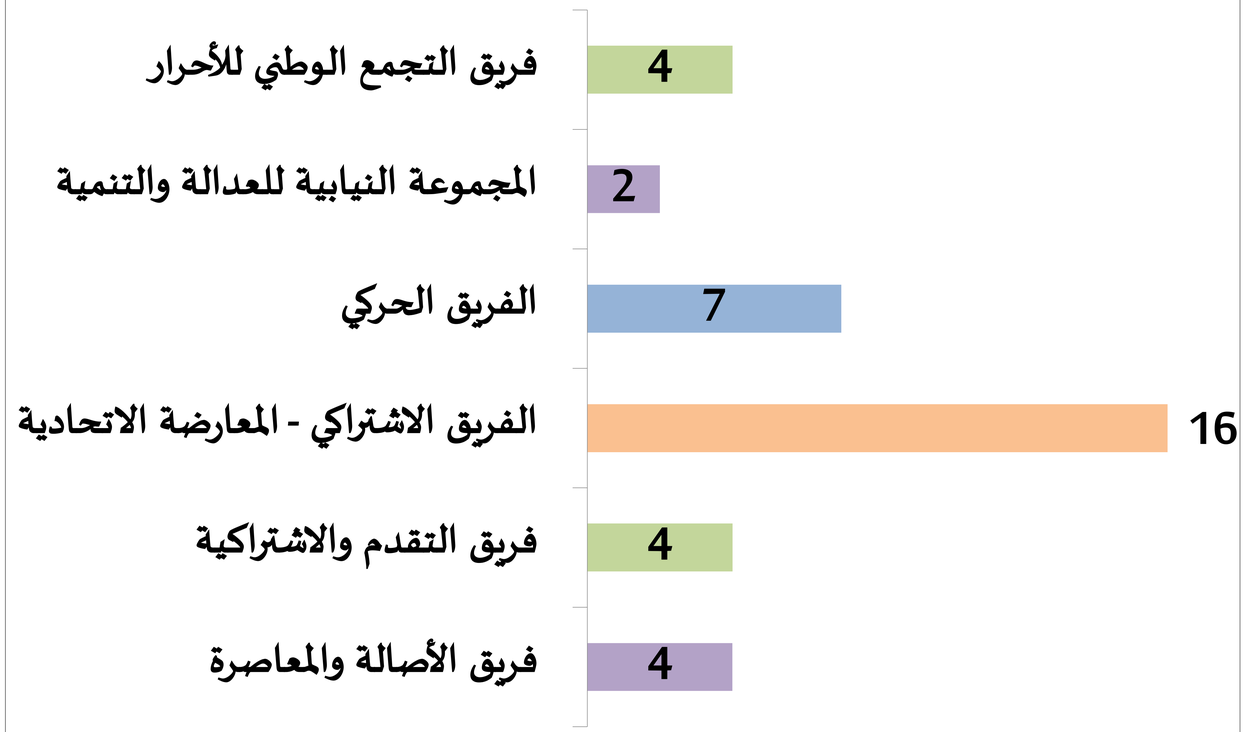

مجلس المستشارين

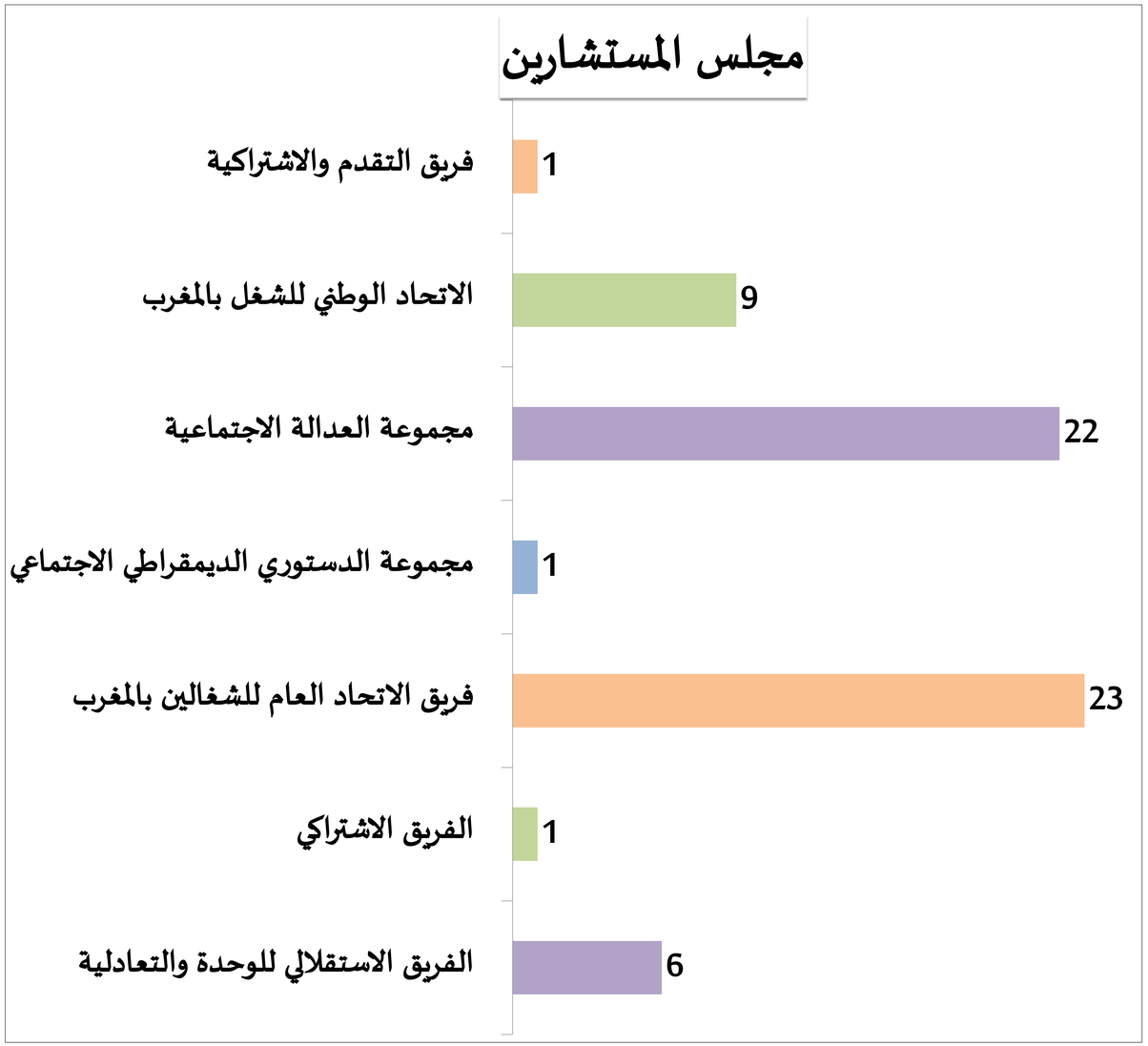

المحور 3

حصيلة الأنشطة التدبيرية الأخرى.

المطبعة الرسمية

عملت الأمانة العامة للحكومة على وضع نشرة الجريدة الرسمية المتعلقة بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية، والنشرة الخاصة بالتحفيظ العقاري رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، من أجل تمكين المواطنين من كافة أرجاء المملكة، من الاطلاع على إعلاناتهم في ميدان الإشهار القانوني وتحميلها في وقت وجيز دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المطبعة الرسمية. كما تم إحداث نشرة تدرج فيها نصوص الاتفاقيات الدولية الموضوعة باللغة العربية أو بلغة أجنبية.

حصيلة عدد النصوص المدرجة في نشرات الجريدة الرسمية للمملكة

برسم سنة 2023

بيان النشرات	نوعية النصوص	عددها
النشرة العامة	تقارير	9
	ظهائر	74
	قوانين	56
	مراسيم	715
	قرارات	3207
	مقررات	379
	قرارات المحكمة الدستورية	16
	قرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري	5
	مختلفات	38
نشرة الترجمة الرسمية	تقارير	3
	ظهائر	53
	قوانين	47
	مراسيم	64
	قرارات	468
	مقررات	38
	قرارات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري	2
	مختلفات	18
نشرة الاتفاقيات الدولية	اتفاقيات دولية (باللغة العربية والفرنسية)	22

حصيلة عدد الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية المدرجة بالجريدة الرسمية

منذ تنصيب الحكومة

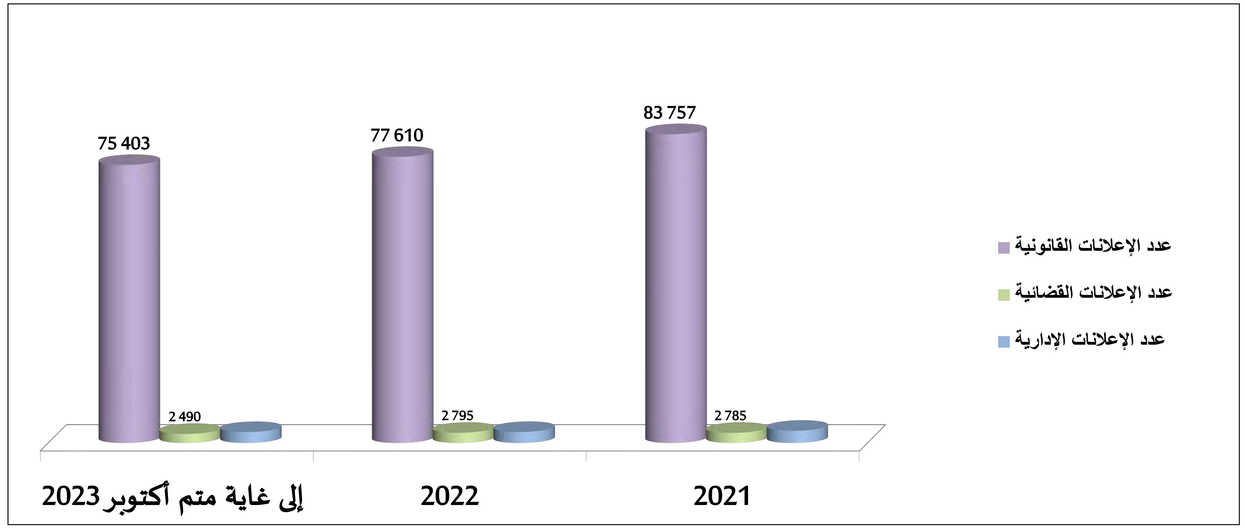

السنوات	2021	2022	إلى غاية متم أكتوبر 2023
عدد الإعلانات القانونية	83 757	77 610	75 403
عدد الإعلانات القضائية	2 785	2 795	2 490
عدد الإعلانات الإدارية	3 338	3 012	2 997
المجموع	89 880	83 417	80 890

برسم سنة 2023

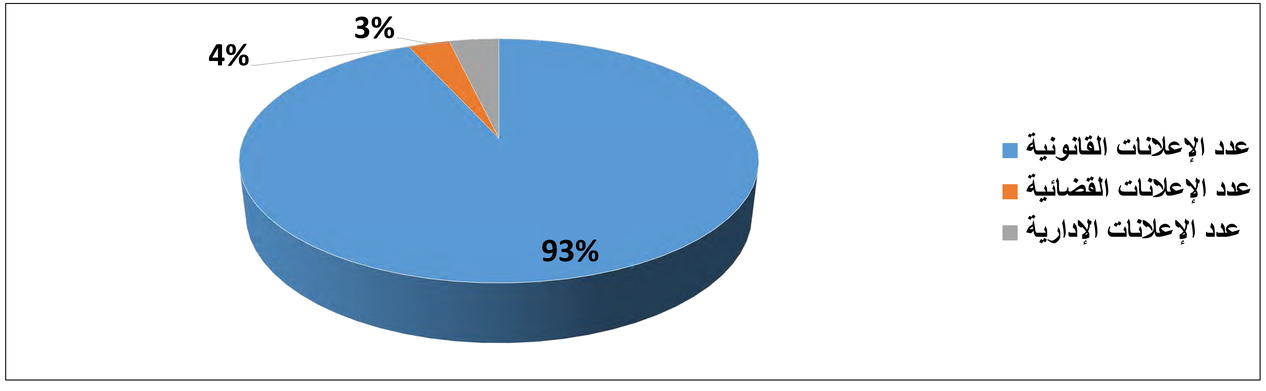

حصيلة عدد الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري

منذ تنصيب الحكومة

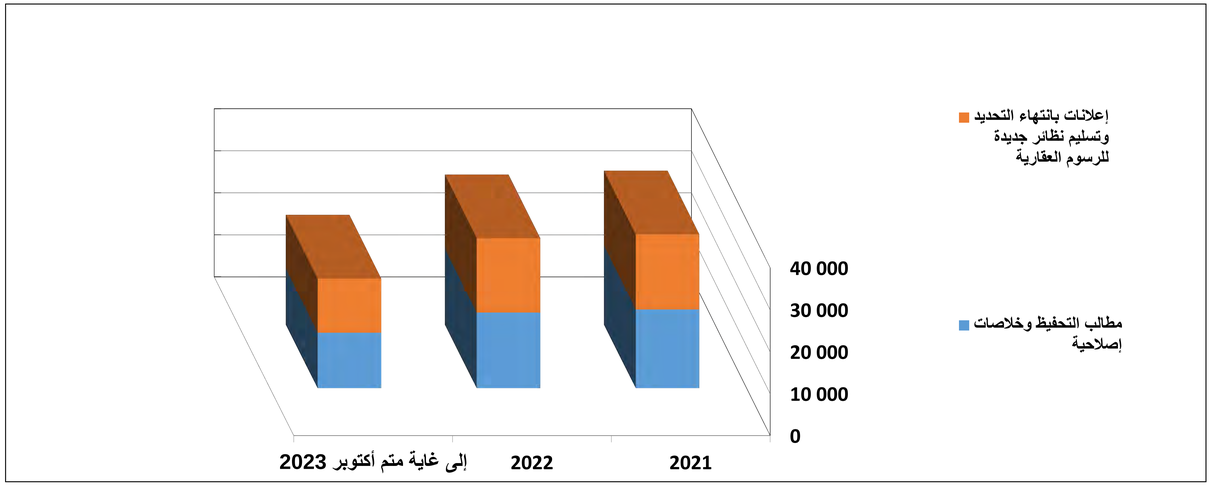

السنوات	2021	2022	إلى غاية متم أكتوبر 2023
مطالب التحفيظ وخلاصات إصلاحية	17.816	17.641	12.857
إعلانات بانتهاء التحديد وتسليم نظائر جديدة للرسوم العقارية	18.810	18.067	13.265
المجموع	36.626	35.708	26.122

برسم سنة 2023

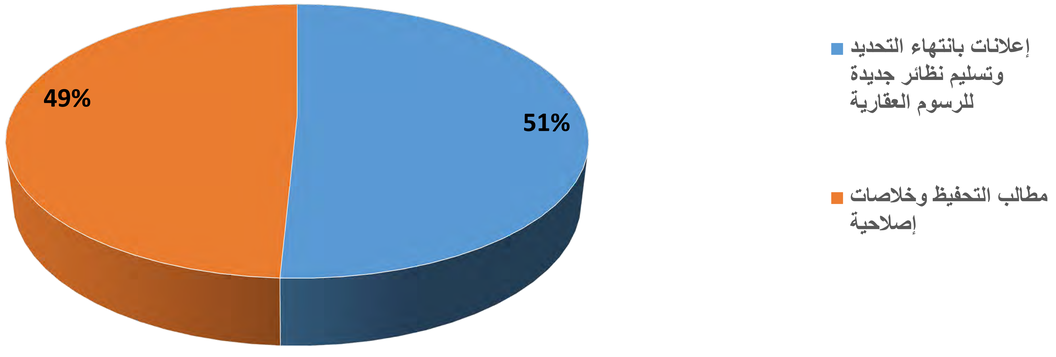

حصيلة عدد الاشتراكات في نشرات الجريدة الرسمية

منذ تنصيب الحكومة

السنوات	2021	2022	إلى غاية متم أكتوبر 2023
الإدارات	277	259	238
الخواص	212	198	216
مجموع الاشتراكات	489	457	454

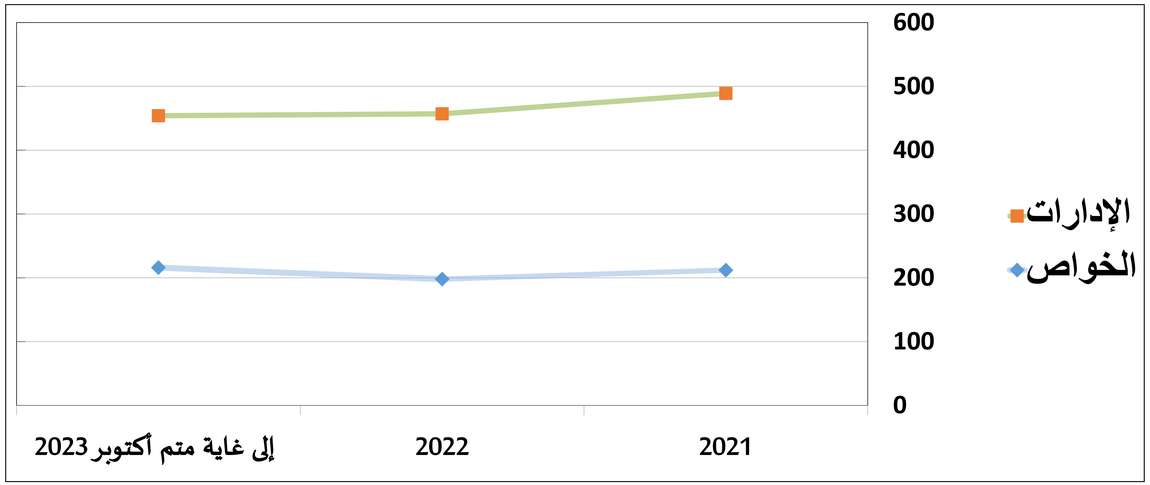

برسم سنة 2023

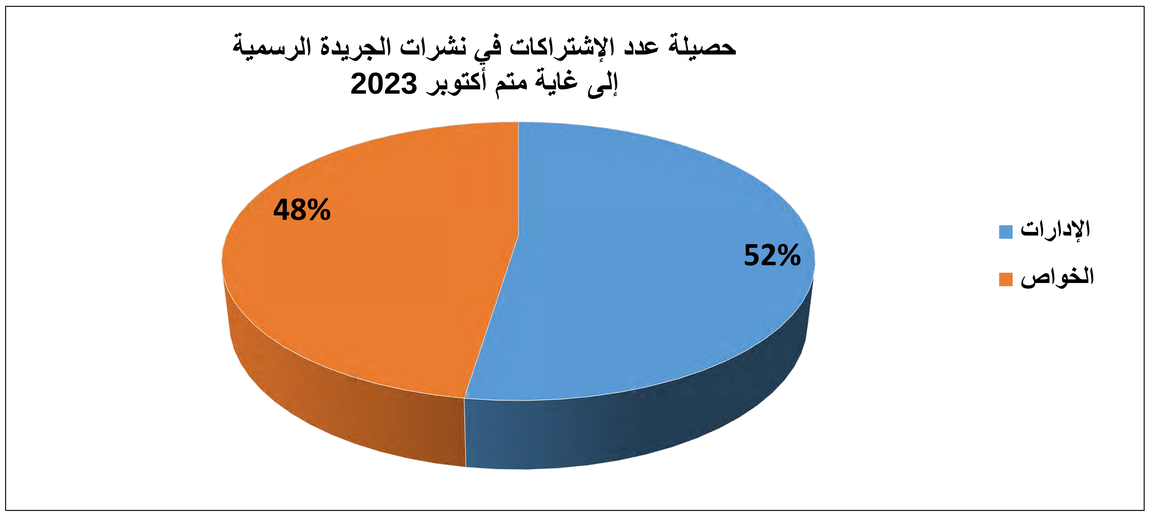

في إطار تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فقد بلغ عدد الإعلانات القانونية المدرجة بالجريدة الرسمية من خلال البوابة الإلكترونية :

منذ تنصيب الحكومة

السنوات	2021	2022	إلى غاية متم أكتوبر 2023
مجموع الإعلانات القانونية المتوصل بها عبر البوابة الإلكترونية	54 021	52 436	39 596

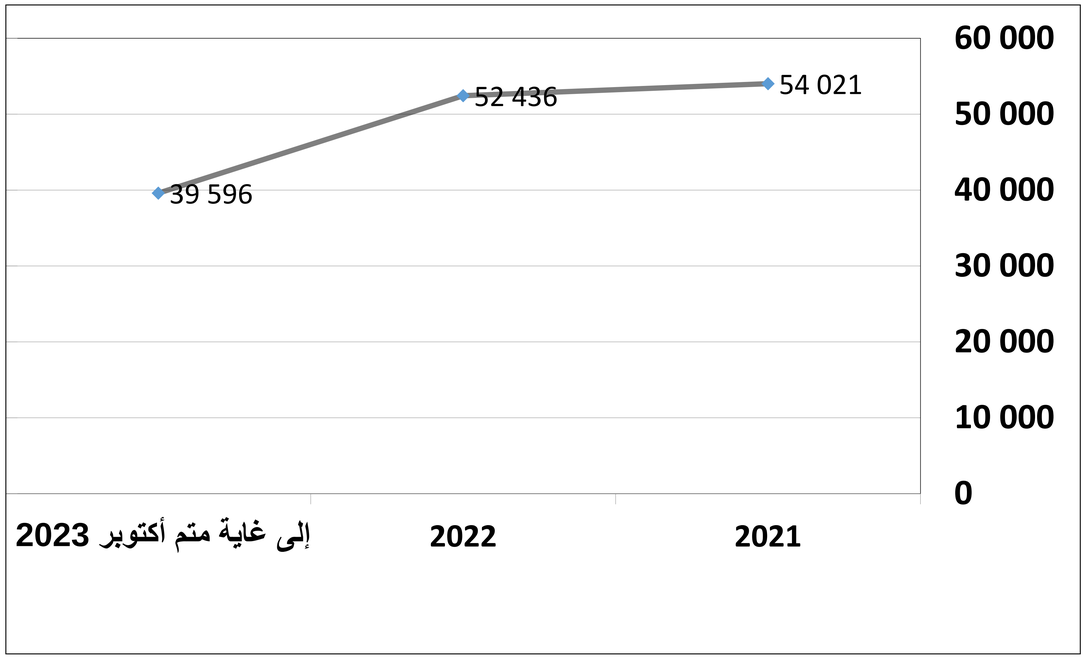

حصيلة أعمال الطبع

منذ تنصيب الحكومة

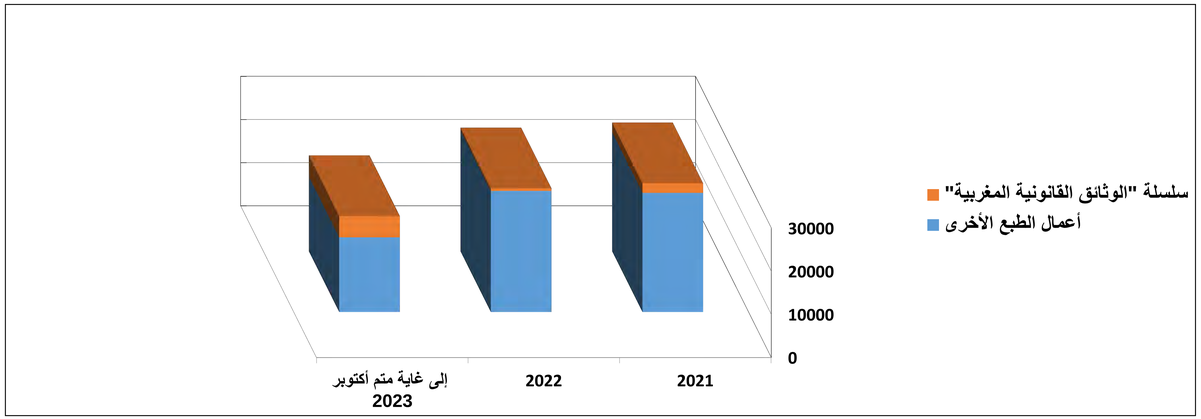

السنوات	2021	2022	إلى غاية متم أكتوبر 2023
سلسلة "الوثائق القانونية المغربية"			
عدد الطلبيات	4	1	10
عدد النسخ	1 905	234	694
مبيعات المعارض	0	204	3 699
مبيعات مباشرة من مقر المديرية	311	147	509
أعمال الطبع الأخرى			
عدد الطلبيات	74	55	59
عدد النسخ	27 611	28 062	17 318

برسم سنة 2023

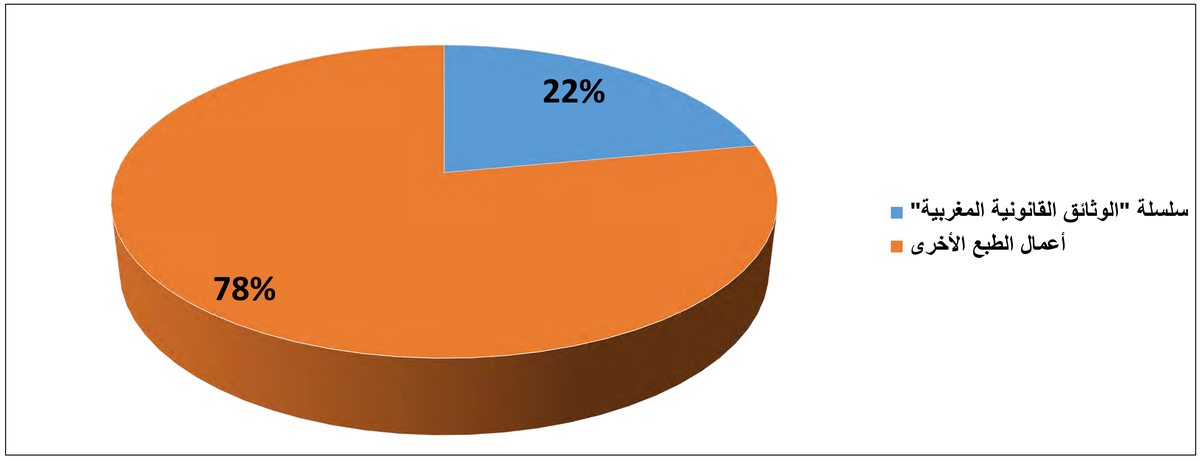

الجمعيات

على مستوى حق تأسيس الجمعيات والتماس الإحسان العمومي، ومواكبة للتطور الذي يعرفه النسيج الجمعوي، تم، برسم سنة 2023 منح (21) رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع التبرعات من العموم، كما تم تلقي ما مجموعه (29) تصريحا، تقدمت به (256) جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية، بلغ حجمها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من مليار درهم . وتم تمتيع أربع (04) جمعيات بصفة المنفعة العامة، ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة حاليا (244) جمعية.

مديرية الجمعيات

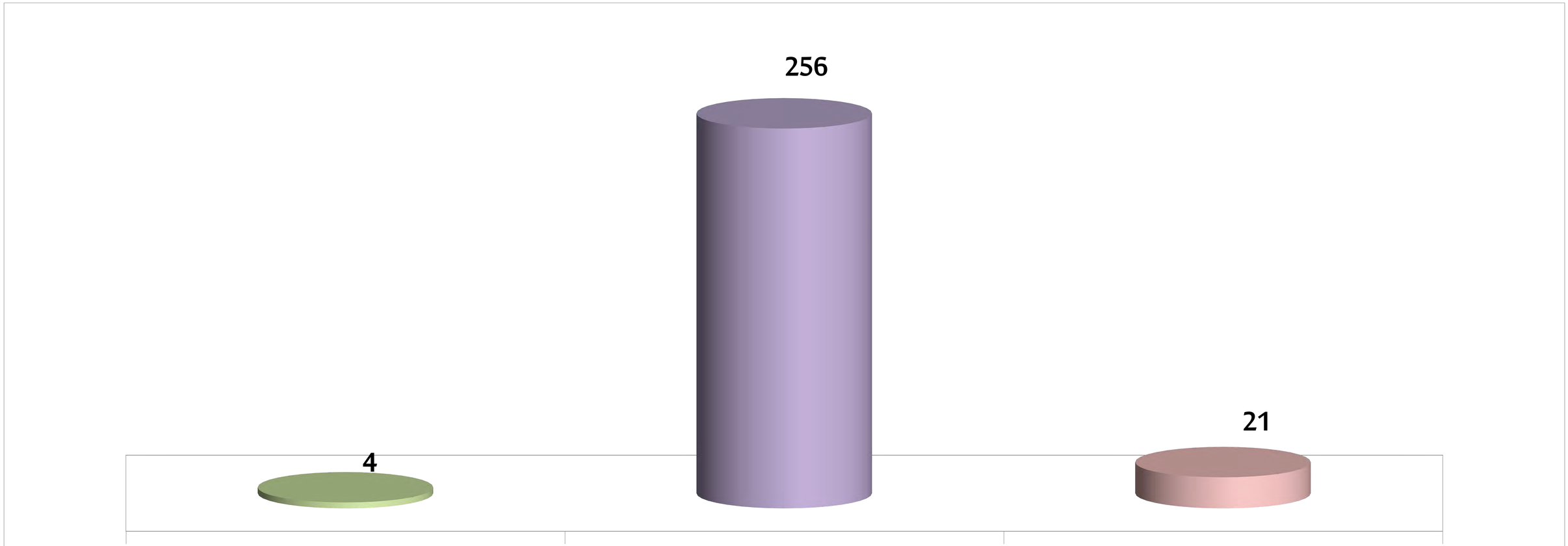

المهن المنظمة والهيئات المهنية

في إطار المهام المسندة إلى الأمانة العامة للحكومة في مجال بعض المهن المنظمة والهيئات المهنية، تمت معالجة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بالمهن الطبية وشبه الطبية والتقنية، وطلبات فتح واستغلال وتسيير المؤسسات الصحية ومؤسسات المنتجات الصيدلية، حيث تم منح 1779 ترخيصا .

المهن الطبية

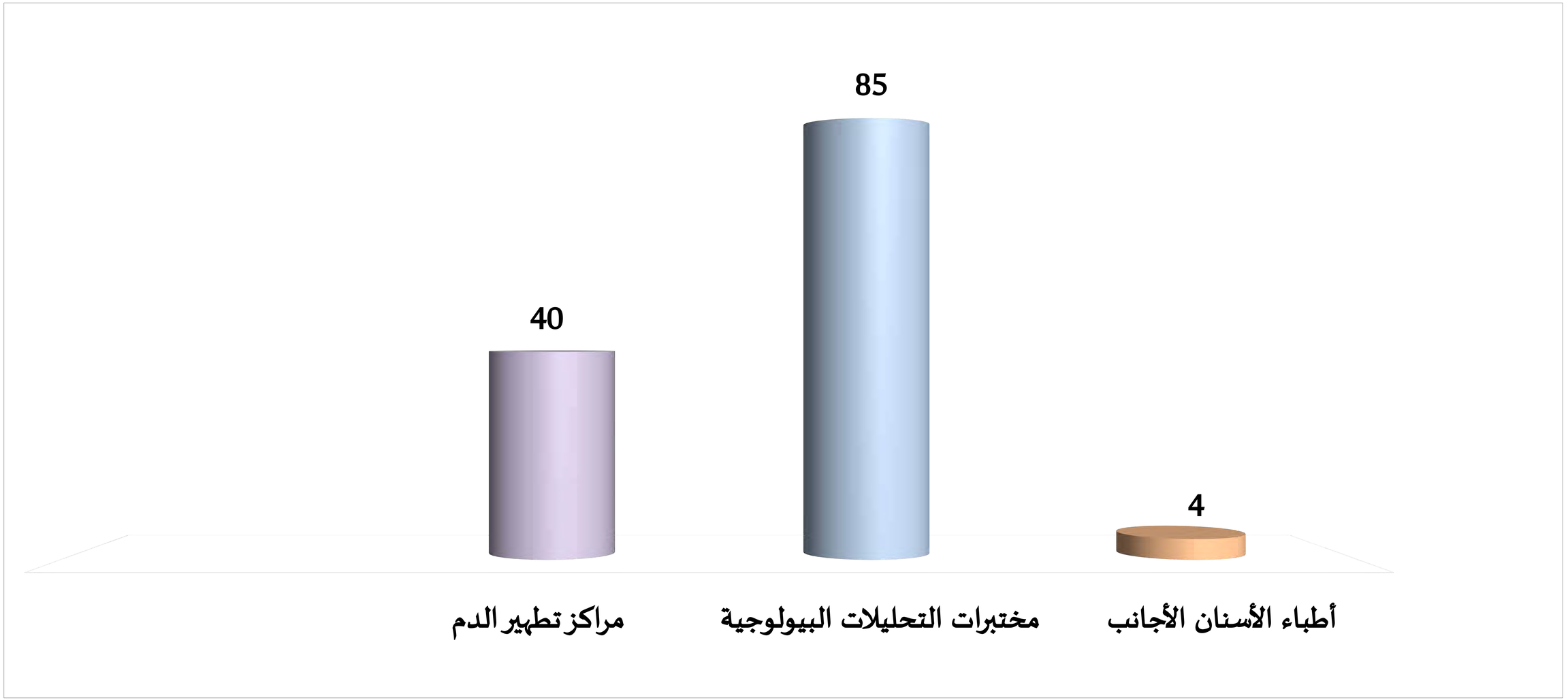

المهن الصيدلية

المهن شبه الطبية المنظمة

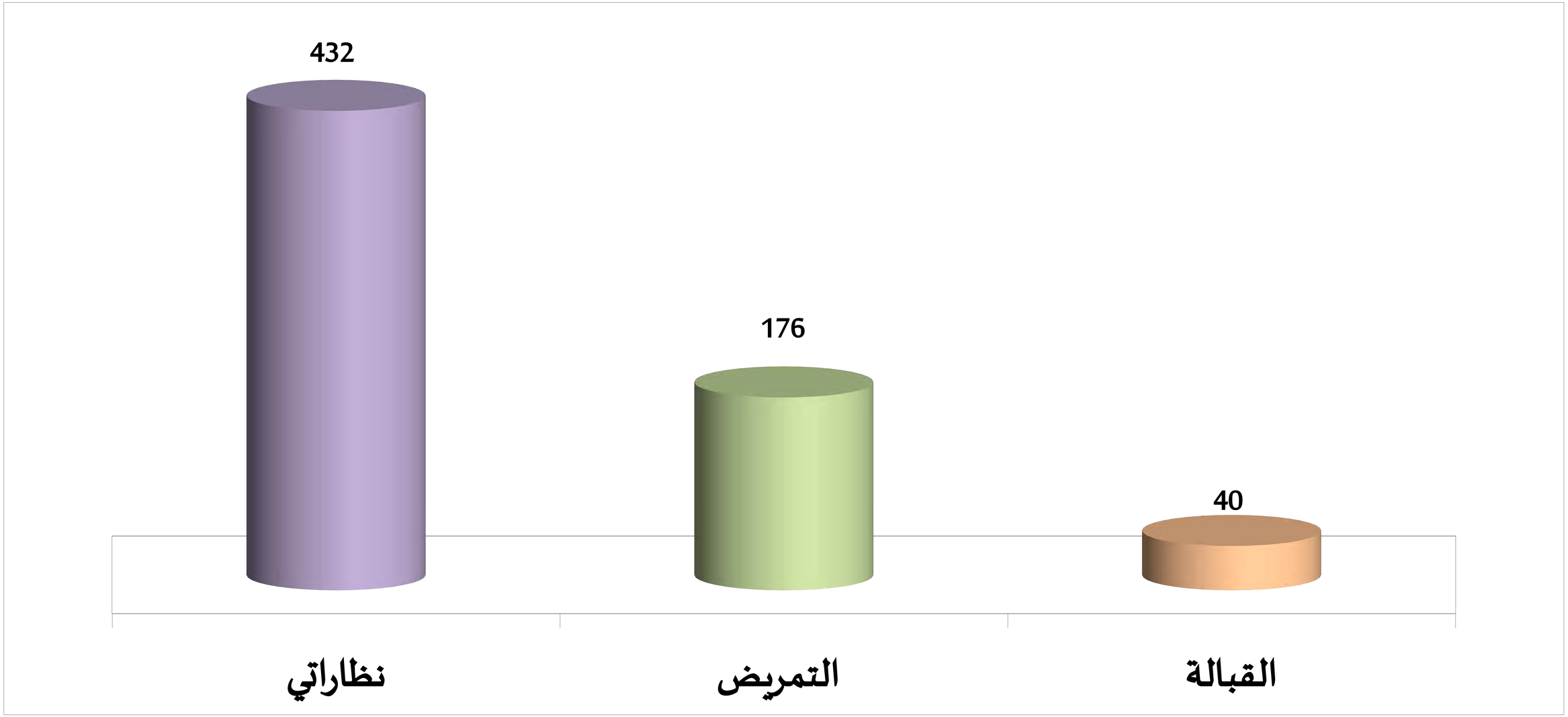

المهن شبه الطبية غير المنظمة

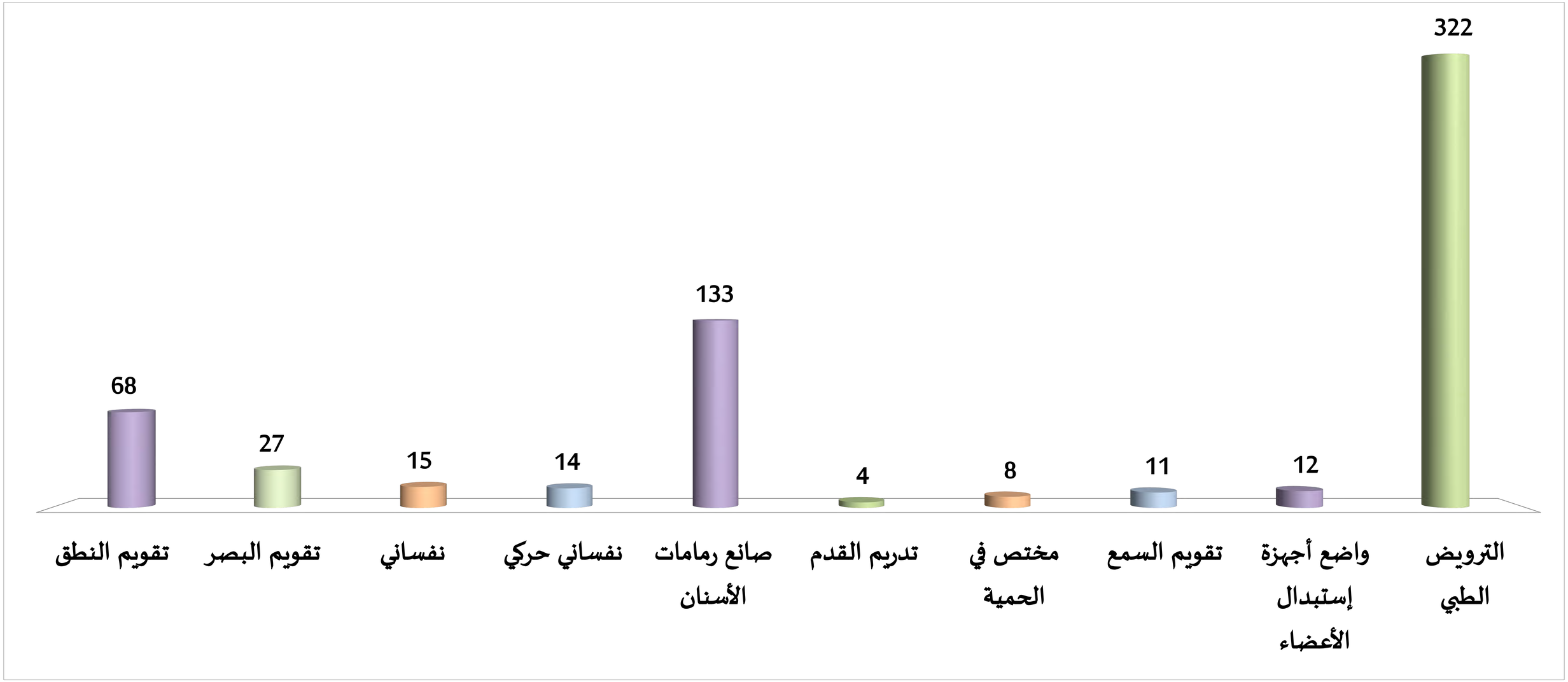

المهن التقنية

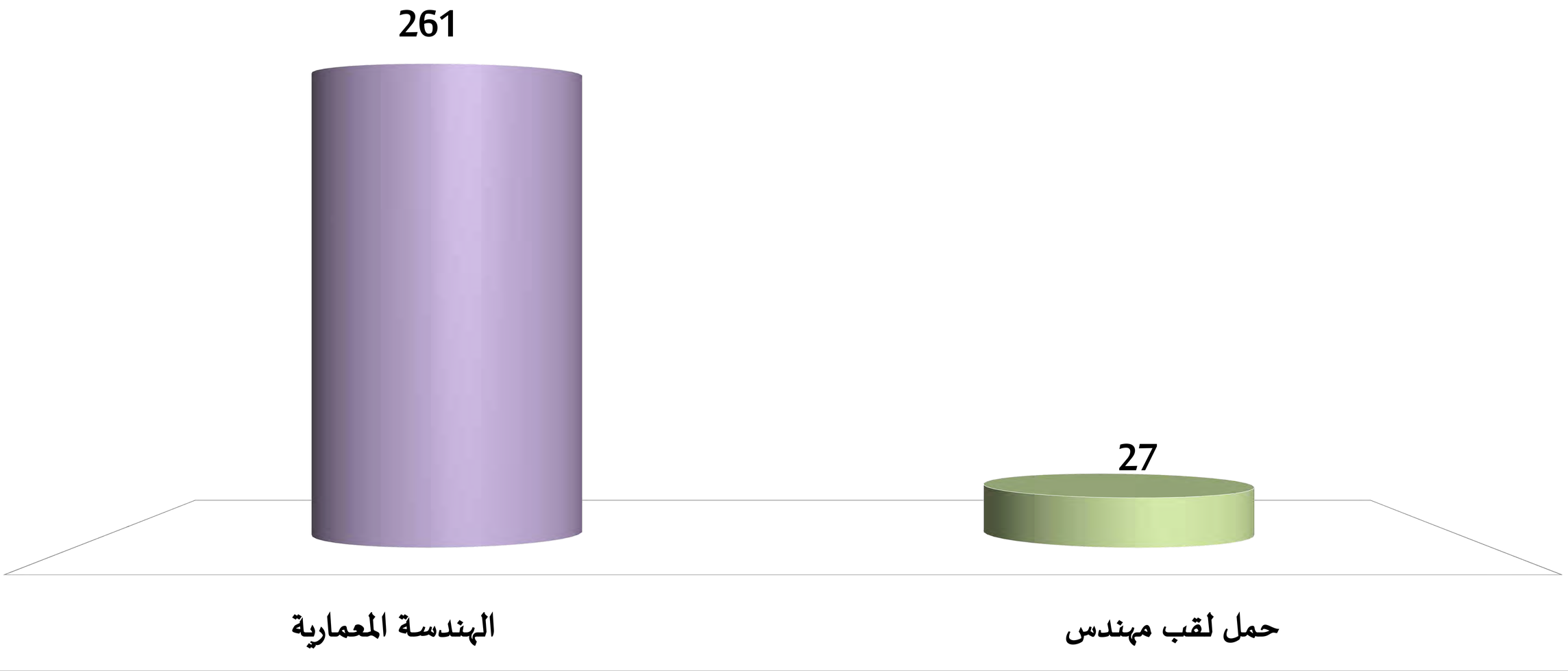

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

حصيلة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية منذ تنصيب الحكومة

في إطار المهام المسندة إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية والمتمثلة في دراسة الاستشارات الصادرة عن الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والشكايات وطلبات الرأي التي توجهها إليها المقاولات الخاصة، فقد عرفت سنة 2023 نشاطا ملحوظا،، تُوِّج بإصدار حوالي 97 رأيا بخصوص الاستشارات والشكايات وطلبات الرأي ، مقابل 85 و74 رأيا أصدرتها على التوالي برسم سنتي 2021 و 2022.

حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2023

حصيلة الآراء التي أبدتها اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بخصوص الشكايات وطلبات الآراء والاستشارات منذ تنصيبها

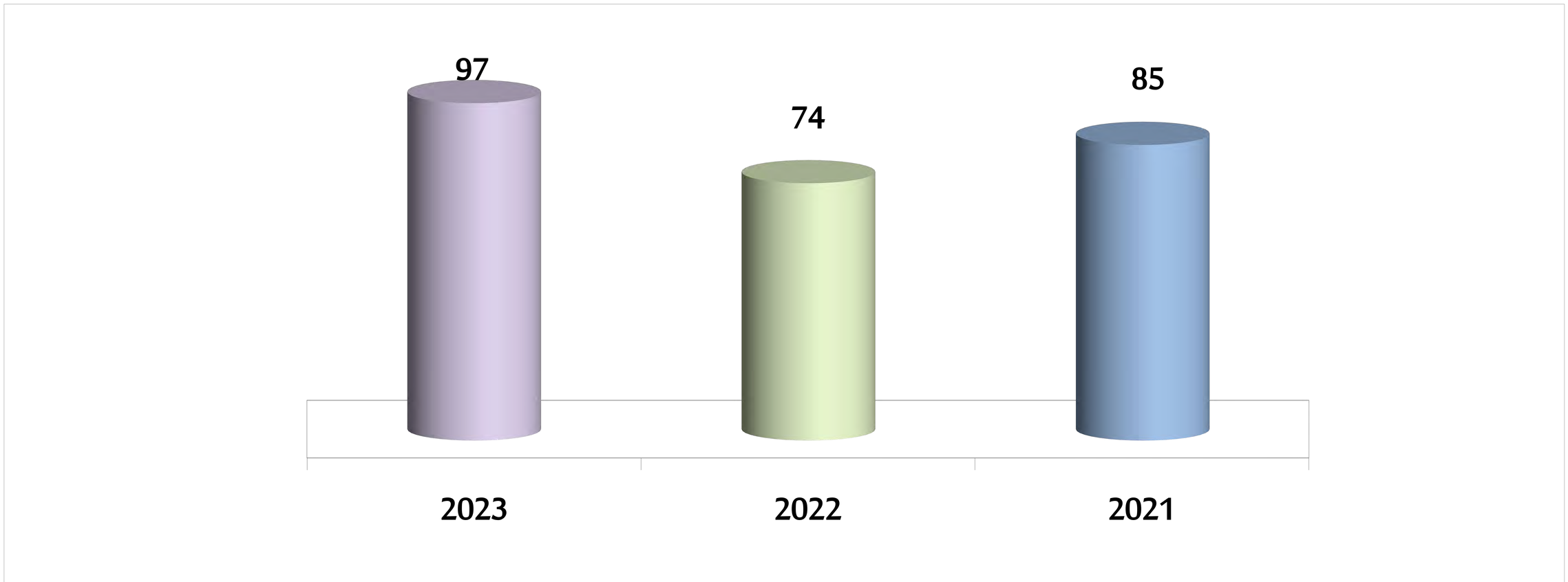

تدبير الموارد البشرية.

تميزت سنة 2023 بتوظيف 28 إطارا جديدا بالأمانة العامة للحكومة شملت تخصصات محددة :

28 إطارا جديدا منهم:

- مهندسون
- مترجمون
- متصرفون

التخصصات:

- الرقمنة
- تخصصات قانونية مختلفة

برنامج اليقظة والذكاء القانونيين

تم، برسم السنة الجارية، تنظيم عدة ورشات قانونية لتقاسم الخبرة وتعزيز القدرات والمعارف والانفتاح على التجارب المقارنة.

استفاد منها (72) مشاركا، إما :

- **حضوريا**
- **أو بواسطة تقنية التناظر عن بعد عبر منصة "زوم "**

التكوين و التكوين المستمر

في إطار تعزيز قدرات الأطر العاملة بالأمانة العامة للحكومة، تم تنظيم (8) ورشات همت ما يلي :

- **الترجمة الرسمية**
- **التجارة الإلكترونية**
- **تدبير الموارد البشرية**
- **مستجدات المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية**
- **الأرشيف الإلكتروني**
- **تسيير الاجتماعات**
- **صياغة تقارير الاجتماعات**
- **تكوين مؤهل في مجال إدارة المعلوميات ITEC**

تنظيم ورشات تكوينية متخصصة لفائدة الأطر القانونية المنتمية لمختلف القطاعات الوزارية

في موضوع: "تجويد النصوص القانونية":

- عدد المستفيدين (70) إطارا قانونيا، منهم (50) إطارا ينتمون إلى (12) قطاع وزاري.

تعزيز التعاون مع عدد من المؤسسات الأجنبية

برسم سنة 2023: (3) برامج تكوين مؤطرة من طرف (3) وكالات أجنبية للتعاون، ويتعلق الأمر بـ:

- **برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي ITEC - بنيودلهي بالهند** استفاد منه (2) من المستشارين القانونيين في مجال **صياغة القوانين**.
- **برنامج "شيراكا للتشريع" المختص في التدريب المهني على التشريع**، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، استفاد منه(3) أطر بالأمانة العامة للحكومة في (3) مجالات:**صناعة القوانين والتواصل وتطوير الحكومة الإلكترونية**.
- **مؤسسة كونراد الألمانية**، نظمت بشراكة مع الأمانة العامة للحكومة في موضوع "**المنطق والاستدلال القانونيين**" استفاد منها (20) مستشارا قانونيا للإدارات وأطر إدارية.